

السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 2022

الآفاق والتحديات في ظل جائحة كوفيد-19



منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)



© يونيو 2022 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye

العنوان

+90-312-468 6172

الهاتف

www.sesric.org

الموقع الإلكتروني

pubs@sesric.org

البريد الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-22-7

صُمم الغلاف الداخلي والخارجي من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

المحتويات

ii	المختصرات
iii	توطئة
v	شكر وتقدير
vi	ملخص
1	1. مقدمة
4	2. السياحة الدولية على الصعيد العالمي: لمحة عامة
11	3. السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
12	1.3 السياح الوافدون وإيرادات السياحة
15	2.3 الدور الاقتصادي للسياحة الدولية
19	3.3 أنشطة السياحة البينية في منظمة التعاون الإسلامي
22	4.3 السياحة الإسلامية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
31	4. الاستجابات على مستوى السياسة وعملية التعافي في قطاع السياحة
32	1.4 الإستجابات المتخذة في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19
37	2.4 توقعات الانتعاش في أنشطة السياحة الدولية
42	3.4 الاتجاهات الناشئة الرئيسية في قطاع السياحة
48	5. ملاحظات ختامية والآثار المترتبة على السياسات
54	الملحقات
56	المراجع



المختصرات

البنك الآسيوي للتنمية	ADB
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	ASEAN
رابطة تجارة رحلة المغامرة	ATTA
لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	COMCEC
أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية	ESALA
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
مؤشر السفر العالمي للمسلمين	GMTI
خدمات السياحة الجلال	HTS
الرابطة الدولية للنقل الجوي	IATA
المركز الإسلامي لتنمية التجارة	ICDT
المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة	ICTM
منظمة العمل الدولية	ILO
مؤشر السفر للمسلمين في إندونيسيا	IMTI
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	ISO
مركز السياحة الإسلامية	ITC
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
وزارة السياحة والفنون والثقافة	MOTAC
الهيئة الوطنية لتنسيق شؤون السياحة	NTCB
الهيئة الوطنية لتنمية السياحة	NTDC
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
تفاعل البوليميرز المتسلسل	PCR
رينغيت ماليزي	RM
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	SESRIC
المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	SMEs
معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية	SMIIC
أفريقيا جنوب الصحراء	SSA
لجنة العمل من أجل إنعاش السياحة	TRAC
برنامج سيسرك لبناء القدرات في مجال السياحة	Tr-CaB
منظمة السياحة العالمية	UNWTO
الدولار الأمريكي	USD
ضريبة القيمة المضافة	VAT
منظمة الصحة العالمية	WHO
المجلس العالمي للسفر والسياحة	WTTC



توطئة

اكتسبت السياحة الدولية على مدى العقود الأربعة الماضية زخماً متراكماً جعلها تتبوأ مكانة هامة كقطاع مساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل على الصعيد العالمي، وذلك بفضل النمو القوي والمتواصل في أعداد السياح الدوليين الوافدين وإيرادات السياحة. لكن هذا النسق التصاعدي انعكس مساره بمجرد ظهور جائحة كوفيد-19 وما ارتبط بها من قيود صارمة فرضت على أنشطة السفر والسياحة بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يقدم تقرير سيسرك حول "السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات في ظل جائحة كوفيد-19" تقييماً مفصلاً لقطاع السياحة في بلدان المنظمة من خلال استعراض أحدث البيانات المتاحة مع التركيز بشكل خاص على الآثار المترتبة عن الجائحة. كما يناقش التقرير كذلك تداعيات الجائحة على قطاع السياحة الإسلامية، الذي يعد سوقاً سياحية متخصصة غاية في الأهمية بالنسبة لمجموعة بلدان المنظمة، ويفصّل في مسألة تجليات هذه التداعيات على مستوى التعاون في مجال السياحة فيما بين البلدان الأعضاء.

ويكشف التقرير أن الجائحة أسفرت عن اختلال كبير في أنشطة السياحة الدولية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تراجع عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم بنسبة 72.7%، أي من 1464 مليون سائح في 2019 إلى 400 مليون فقط في 2020، بينما انخفض حجم إيرادات السياحة من قيمة 1466 مليار دولار في 2019 إلى 533 مليار دولار في 2020، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 63.8% بالأسعار الثابتة. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، شهدت بلدان المنظمة بدورها تراجعاً في أعداد السياح الوافدين، إذ أنها استقطبت ما لا يتعدى 70.4 مليون سائح دولي في 2020 مقارنة بمعدل 258 مليون سائح في 2019، وهذا ما يجسد تراجعاً بنسبة 78.7%. وفي الآن ذاته، تراجعت قيمة إيرادات بلدان المنظمة بنسبة 62.9%، أي من 216 مليار دولار في 2019 إلى 77.8 مليار دولار في 2020. وبصورة عامة، نتج عن الاختلالات التي تسببت فيها الجائحة خسائر كبيرة في بلدان المنظمة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الخسائر تقدر بقيمة 293 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى فقدان ما لا يقل عن 8.6 مليون وظيفة.

وفي ظل هذه الجائحة، لم تكن السياحة فيما بين بلدان المنظمة في مأمن من الاضطرابات، إذ أنها سجلت تراجعاً كبيراً في الأرقام المتعلقة بها. فقد سجلت البلدان الأعضاء خسارة في إيرادات السياحة تقدر بمبلغ 56.6 مليار دولار بسبب تراجع في عدد السياح الوافدين فيما بين مختلف بلدان المنظمة، ويقدر هذا التراجع بـ 89 مليون سائح في 2020. ورغم التحسن الكبير لأداء سوق السياحة الإسلامية خلال فترة 2014-2019 والذي يقدر بنسبة تفوق 37%، سرعان ما هبط بنسبة 70% بسبب الجائحة، أي من حجم قيمته 153 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 46 مليار دولار فقط في 2020. وهذا الوضع القائم يفرض على بلدان المنظمة اعتماد سياسات استباقية وتنفيذ تدابير شاملة تحوّل لها الاستفادة التامة من المزايا النسبية التي تتمتع بها حالياً في هذا السوق المتخصص الهام، ومن ثم العودة بالتدرج للزخم الإيجابي المسجل في فترة ما قبل ظهور الجائحة.

وجدير بالذكر أن العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة لم تدخر جهداً خلال فترة تفشي الجائحة للتخفيف من التداعيات المتعددة الأبعاد التي طالت قطاع السياحة. وتراوحت السياسات والتدابير العلاجية بين إحداث



أليات وطنية لإدارة الأزمات وتقديم حوافز نقدية ومالية لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التعافي في القطاع. ومع إطلاق حملات التلقيح ضد كوفيد-19 في 2021 والرفع التدريجي للقيود المفروضة على الأسفار الدولية في 2022، ساد جو من التفاؤل في صفوف الجهات الفاعلة في قطاع السياحة في بلدان المنظمة بشأن التعافي في عام 2022. لكن التقديرات تشير إلى أن التعافي التام قد يستغرق سنوات عديدة، ومن شأن بعض السياسات المعتمدة التسريع من وتيرة التعافي، ومن ذلك الاستثمار في حملات التلقيح، وتطوير منتجات سياحية جديدة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة.

وهذا الوضع يستدعي أن تسخر بلدان المنظمة بفعالية منصة المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة (ICTM)، الذي عقد عشر دورات ما بين عامي 2000 و 2018، لتعزيز الحوار في مجال السياسات وتمتين علاقات التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجال السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن بعض البرامج والمبادرات في إطار عمل المنظمة أن تجسد فرصة سانحة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الأدوات المعرفية فيما بين البلدان الأعضاء في مجالات بعينها، مثل سبل التخفيف من تداعيات الجائحة وتسريع وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التعافي وتعزيز مرونة قطاع السياحة. ومن أبرز هذه البرامج والمبادرات فريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة وبرنامج سيسرك لبناء القدرات في مجال السياحة (Tr-CaB) و خارطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تنمية السياحة الإسلامية.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن قطاع السياحة العالمي بلغ في الوقت الراهن مرحلة مصيرية بسبب عوامل متنوعة، مثل تغير المناخ والتوتيرة المتسارعة للرقمنة وتفشي الأمراض ونشوب النزاعات. وهذه الاتجاهات الناشئة تحمل بين طياتها مجموعة من الفرص الجديدة وأيضاً تحديات تتعلق بتنمية قطاع السياحة على أسس الاستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وباقي بلدان العالم. أتمنى أن تسهم النتائج التي توصل إليها هذا التقرير بصورة كبيرة في الجهود المشتركة لبلدان المنظمة صوب تعزيز التعاون فيما بينها لتنمية قطاع السياحة في هذه البلدان على أساس المرونة والاستدامة.

نبيل دبور

المدير العام

سيسرك



شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين العاملين في سيسرك، وضم كلا من السيد جام تينتين والسيدة تزين قرشي، وكان العمل تحت إشراف السيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وقدم سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسييسرك، الإرشادات والملاحظات اللازمة في هذا الإطار. وعملت السيدة تزين قرشي على إعداد الأطر والقسم 1.4 المتعلق بالإستجابات المتخذة في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19. فيما أعد السيد جام تينتين باقي أقسام التقرير.



أصبحت السياحة الدولية من بين أبرز النشاطات الاقتصادية ومصدرا مهما من مصادر عائدات النقد الأجنبي والنمو الاقتصادي والعمالة في العديد من البلدان النامية. فقد كان هذا القطاع مصدرا لأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبيل تفشي جائحة كورونا. لكن سرعان ما تضررت الأنشطة السياحية بشدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، جراء تفشي الجائحة. ومن هذا المنطلق، يعرض التقرير نظرة شاملة بخصوص وضع السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز بشكل خاص على فترة تفشي الجائحة، كما أنه يستعرض أبرز التحديات التي فرضتها الجائحة والفرص والآفاق التي أتاحتها كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير موعة من الآثار المترتبة عن السياسات بشأن السبل الممكنة لتجاوز هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق التعافي التام في الأنشطة السياحية.

السياحة الدولية على الصعيد العالمي: لمحة عامة

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان قطاع السياحة في عام 2019 مصدرا لما يقرب من 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و محضنا لما يناهز 10% من جميع الوظائف. وبمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 بات جائحة عالمية بتاريخ 11 مارس 2020 فرضت مجموعة من القيود على السفر واتخذت أشكالاً وكثافة مختلفة، وهذا ما جعل قطاع السياحة في موقف صعب. وعلى إثر ذلك تراجع عدد السياح الدوليين بنسبة 72.7%، أي أنه نزل لمستوى 400 مليون سائح في 2020 ثم تحسن العدد نسبياً في 2021 ليبلغ عتبة 415 مليون سائح. وسجلت منطقتي آسيا والمحيط الهادي (83.5%) وأفريقيا (76.8%) أكبر معدلات التراجع في أعداد السياح الدوليين في 2020. وعلى نفس المنوال، تراجعت إيرادات السياحة الدولية من 1466 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2019 إلى 533 مليار دولار عام 2020، أي ما يمثل تراجعاً بنسبة 63.8% بالأسعار الجارية. وعلى المستوى الإقليمي، سجلت منطقة الشرق الأوسط (73%) أكبر مستويات التراجع، وترتها منطقة آسيا والمحيط الهادي (70.4%).

السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تأثر قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضاً بتأثر جراء تفشي الجائحة، وشانها في ذلك شأن باقي بلدان ومناطق العالم. فالأرقام تشير إلى أن عدد السياح الدوليين الوافدين على بلدان المنظمة في 2020 بلغ 70.4 مليون سائح، ورقم أقل بكثير عن توقعات خط الأساس المتمثلة في 277.8 مليون سائح. كما أن الجائحة حرمت بلدان المنظمة من توليد 233.3 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة، ولم تسمح لها الظروف السائدة بحصد سوى 77.8 مليار دولار أمريكي كإيرادات من السياحة في 2020. وهذا يعني خسارة ما يقدر بقيمة 155.5 مليار دولار أمريكي من إيرادات السياحة في مجموعة بلدان المنظمة بسبب التدابير المعتمدة لاحتواء الجائحة ومجموعة من القيود التي تفرضها البلدان في جميع أنحاء العالم. وحسب البيانات المؤقتة الصادرة عن منظمة السياحة العالمية، تراجع متوسط عدد السياح الوافدين إلى مجموعة بلدان المنظمة في 2021 بنسبة 78.7%



وبذلك انخفضت الإيرادات بنسبة 62.9% مقارنة بعام 2019. وبسبب الجائحة، تراجع متوسط مساهمة السياحة في العمالة في بلدان المنظمة من 7.5% المسجل في 2019 إلى 6.2% في 2020، وهو ما يمثل خسارة تقدر بمقدار 8.6 مليون وظيفة. وبلغ الحجم التقديري للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن قطاع الأسفار والسياحة مبلغ 293 مليار دولار أمريكي في 2020 في بلدان المنظمة. ومن حيث عائدات الأنشطة السياحية فيما بين بلدان المنظمة، بلغ حجم الخسارة ما يقدر بمبلغ 56.6 مليار دولار أمريكي بسبب تراجع يناهز قيمة 89 مليون في عدد السياح الوافدين فيما بين بلدان المنظمة عام 2020. وعلى نفس النحو، أسفرت الجائحة عن تراجع بنسبة 70.1% في حجم سوق السياحة الإسلامية في 2020 في مجموعة بلدان المنظمة.

الاستجابات على مستوى السياسات وعملية التعافي في قطاع السياحة

اعتمدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجموعة من السياسات والتدابير منذ بداية تفشي الجائحة للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأخيرة على السياحة، وشمل ذلك ما يتراوح بين إحداث آليات وطنية لإدارة الأزمات وتقديم حوافز نقدية ومالية. ونتيجة لاختلاف الإجراءات، ثمة تفاوتات بين بلدان المنظمة في مستوى تأثير الجائحة على قطاع السياحة، كما أن هناك فوارق كبيرة على صعيد فرادى البلدان حسب صرامة إجراءات الاحتواء وتدابير التعافي المعتمدة. وتشير التوقعات إلى أن تحقيق التعافي التام قد يستلزم بضع سنوات. لكن مجموعة من العوامل الناشئة، مثل الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي ودور الشباب (جيل الألفية) والاهتمام المتزايد بالسياحة الإسلامية خلال فترة الجائحة، قد تساهم في التعجيل بعملية التعافي في قطاع السياحة وتدعمه في العودة إلى مسار النمو الإيجابي الذي حققه القطاع قبل بداية تفشي الجائحة.

ملاحظات ختامية والآثار المترتبة على السياسات

تعد جائحة كوفيد-19، حسب منظمة السياحة العالمية، أكبر أزمة تضرب قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية. لكن مع بدأ حملات التلقيح ضد المرض في 2021 سادت بوادر التفاؤل والأمل باستئناف وانتعاش قطاع السياحة في بلدان المنظمة وباقي بلدان العالم. وتشير التقديرات في هذا الصدد إلى أن التعافي سيتحقق بوتيرة تدريجية. لكن يبقى واضع السياسات قادرين على التأثير على وتيرة التعافي في بلدانهم بطرقهم الخاصة. ويمكن تحقيق هذا التعافي السريع بشكل أساسي من خلال الاستثمار في حملات التلقيح وتطوير منتجات سياحية جديدة وتعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة. وبما أن بلدان المنظمة غنية من حيث السياسات والتدابير المخصصة لمواجهة الآثار السلبية على قطاع السياحة، فإن من شأن تبادل الأدوات المعرفية والممارسات الجيدة في هذا المجال أن يساهم بشكل حاسم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تفرضها الجائحة.



تشمل السياحة الدولية أنشطة الأفراد المتمثلة في السفر إلى مواقع خارج أماكن إقامتهم المعتادة والدائمة والمكوث بها لمدة لا تتجاوز 12 شهرا لأغراض الترفيه أو الأعمال أو غيرها. وبناء على هذا التعريف العام، يشمل قطاع السياحة جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير السلع والخدمات للسياح. وفي هذا الصدد، حددت منظمة السياحة العالمية 185 نشاطا متعلقا بجانب العرض لها روابط مهمة للغاية لقطاع السياحة. وتشمل هذه الأنشطة خدمات مختلف القطاعات مثل النقل والاتصالات والفنادق والإقامة والأغذية والمشروبات والخدمات الثقافية والترفيهية والخدمات المصرفية والمالية وخدمات الترويج والدعاية.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، شهدت أنشطة السياحة الدولية نموا كبيرا ومتواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وهذا ما أفرز آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مهمة تشمل كل بقاع المعمورة تقريبا. فالسياحة الدولية تولد فوائد اقتصادية جمة تعود بالنفع على البلدان المستضيفة للسياح وبلدان إقامتهم على حد سواء. ويات هذا القطاع من أبرز القطاعات في العالم، فضلا عن كونه عنصرا مهما من عناصر التجارة الدولية. وقبل بداية تفشي الجائحة، ساهمت السياحة في خلق فرصة شغل واحدة من أصل كل أربع فرص عمل في جميع أنحاء العالم.

طالما أدركت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي مدى أهمية هذا القطاع بحكم ارتباطاته المباشر وغير المباشر بعدد من الأنشطة الاقتصادية. كما أنه يعود بمزايا اجتماعية كثيرة تتجلى في تعزيز السلم والوئام والحوار بين الثقافات وخلق فرص أمام الفئات الهشة. لهذا تدرج استراتيجية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) السياحة ضمن مجالات التعاون الستة ذات الأولوية، ويتمثل ذلك في الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنمية قطاع سياحة مستدام وقادر على المنافسة في منطقة المنظمة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أنشطة التعاون في مجال السياحة باتت تحظى بأهمية كبيرة على جدول أعمال المنظمة على امتداد العقدين المنصرمين من الزمن، إذ عقدت عشر مؤتمرات إسلامية لوزراء السياحة وعدد من اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات دراسية بشأن تنمية السياحة خلال الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء السياحة في أصفهان بجمهورية إيران الإسلامية، في أكتوبر 2000. وصدر عن هذه المؤتمرات والاجتماعات عدد من القرارات التي تروم تنمية قطاع السياحة في بلدان المنظمة وتعزيز التعاون فيما بينها في هذا المجال الحيوي ومتعدد الأبعاد، الذي يجسد نشاطا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في الآن ذاته. وفي الأونة الأخيرة، ينص على "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025"، الذي اعتمد في إسطنبول عام 2016، خمسة أهداف محددة ذات صلة بتنمية السياحة في بلدان المنظمة.

ويتمتع مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتنوع وغنى على مستوى المعالم الطبيعية والجغرافية والتاريخية والثقافية، فهي تزخر بإمكانيات هائلة تسمح لها بتنمية قطاع السياحة الدولية على نحو مستدام. كما أن بلدان المنظمة راكمت على امتداد العقد المنصرم زخما مهما في النمو في بعض الأسواق المتخصصة ضمن قطاع السياحة، مثل السياحة الإسلامية. لكن مع ذلك، لم تتحقق حتى الآن المستويات المرغوبة من التنمية السياحية في العديد من بلدان المنظمة وفي منطقة المنظمة ككل.



بسبب سرعة انتشار عدوى فيروس كوفيد-19، أعلنت منظمة الصحة العالمية المرض جائحة في 11 مارس 2020. وعلى إثر هذا القرار، شرعت جميع الوجهات السياحية في كل أنحاء العالم تقريبا في اعتماد إجراءات مشددة، بما في ذلك إغلاق الحدود لاحتواء انتشار الفيروس، وهذا ما أدى إلى أكبر أزمة يشهدها قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك، تراجع عدد السياح الوافدين في جميع أنحاء العالم بنسبة 72.7% عام 2020 بالمقارنة مع 2019، فيما تراجعت إيرادات السياحة بنسبة 63.8% (UNWTO, 2022a). ولم تسلم مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدورها من هذه الأزمة، حيث تشير التقديرات إلى أنها خسرت ما يناهز 294 مليار دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي. فخلال عام 2020 مرت العديد من الجهات الفاعلة في مجال السياحة في بلدان المنظمة بظروف صعبة لضمان سير الأمور على طبيعتها، وهذا ما نجم عنه في نهاية المطاف فقدان ما يقرب من 8.6 مليون وظيفة. وتراجعت الأنشطة السياحية فيما بين بلدان المنظمة بصورة ملحوظة، وتشير التقديرات إلى أن عدد الوافدين قد تراجع بمعدل 89 مليون سائح في 2020. وبعبارة أخرى، تسببت جائحة كوفيد-19 في فقدان قدر مهم من المكتسبات والتقدم المحرز في مجال التعاون السياحي على مستوى المنظمة.

وفي إطار الاستجابة للتحديات التي تفرضها الجائحة، صممت ونفذت الكثير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجموعة من السياسات للتخفيف من الآثار السلبية على قطاع السياحة ودعم الفاعلين في المجال واستئناف الأنشطة السياحية. وشملت هذه السياسات إحداث آليات داخلية لإدارة الأزمات، وتطوير بروتوكولات صحية، وتوسيع نطاق برامج الدعم المالي والنقدي، والاستثمار في أسواق بديلة للسياحة المتخصصة. ولا تعكس هذه الإجراءات التي اتخذتها بلدان المنظمة فقط قدراتها على تطوير استجابات سريعة على مستوى السياسات العامة لتجاوز الأزمات الخارجية، لكنها ساهمت أيضا في الجهود التي تبذلها الجهات النشطة في مجال السياحة لتحقيق الانتعاش في بلدانهم. كما كشفت الجائحة عن مدى أهمية تعزيز التعاون في مجال السياحة فيما بين بلدان المنظمة من خلال أساليب متنوعة مثل تبادل الخبرات ونقل الأدوات المعرفية لبناء القدرات، وهو الأمر الذي يسر الجهود المبذولة لتحقيق التعافي في قطاع السياحة.

وعلى هذا الأساس، يستهل هذا التقرير، في القسم الثاني، بعرض تقييم شامل لآثار جائحة كوفيد-19 على السياحة الدولية على الصعيد العالمي. ثم يركز القسم الثالث بصورة خاصة على آثار الجائحة في قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال استعراض في تداعياتها على مؤشرات السياحة التقليدية (مثل السياح الوافون وإيرادات السياحة) وعدد من المتغيرات الاقتصادية (مثل الناتج المحلي الإجمالي والعمالة). ويستعرض القسم الرابع مجموعة من السياسات والتدابير المعتمدة في عدد من بلدان المنظمة الرامية إلى التخفيف من تداعيات الجائحة، ويعرض نقاشا بخصوص آفاق قطاع السياحة وأحدث الاتجاهات التي من شأنها المساهمة في الدفع بعجلة التعافي في هذا القطاع. وفي الأخير، يقدم القسم الخامس ملاحظات ختامية ويعرض مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات بمثابة مبادئ توجيهية عامة لصناع السياسات في إطار الجهود المبذولة لتجاوز التحديات الناتجة عن الجائحة وتهيئة قطاع السياحة لمرحلة ما بعد الجائحة.



2. السياحة الدولية على الصعيد العالمي: لمحة عامة



شهد سوق السياحة الدولية نموا متزايدا على امتداد الأعوام التي سبقت بداية تفشي جائحة كوفيد-19، سواء من حيث عدد السياح الوافدين أو إيرادات السياحة. فقد ارتفعت الأرقام على الصعيدين وبذلك أصبح قطاع السياحة من المصادر المهمة للدخل بالنسبة للعديد من الاقتصادات في العالم. ويساهم القطاع في خلق ملايين فرص الشغل للأفراد في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بعض الفئات الهشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب. وفي العديد من البلدان يساهم القطاع بشكل كبير في جهود الحفاظ على العديد من المتزهات الوطنية والمناطق المحمية والأراضي الرطبة والشواطئ وتعزيز استدامتها.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19 كان مصدرا لما يقرب من 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (9.2 تريليون دولار أمريكي) و محضنا لما يناهز 10% من جميع الوظائف (334 مليون وظيفة) في عام 2019 (WTTC, 2021)¹. وبعبارة أخرى، ساهم قطاع السياحة في خلق وظيفة واحدة من أصل كل أربع وظائف جديدة في جميع أنحاء العالم قبل انتشار الجائحة. ونظرا لكون قطاع السياحة يتوفر على روابط مباشرة وغير مباشرة مع 185 نشاطا على جانب العرض في الاقتصاد، فإن أزمة مثل تفشي الجائحة من شأنها أن تؤثر على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية بدءا بالنقل وحتى أصحاب الفنادق (OECD, 2020). وعلى سبيل المثال، قدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021) أنه بسبب الروابط مع قطاعات رئيسية مثل الزراعة، فقد أدى انخفاض مبيعات السياح إلى خسارة مضاعفة بـ 2.5 في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في المتوسط، في ظل غياب أي حزم تحفيزية.

وبمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 بات جائحة عالمية بتاريخ 11 مارس 2020 فرضت مجموعة من القيود على السفر واتخذت أشكالاً وكثافة مختلفة، وهذا ما جعل قطاع السياحة في موقف صعب. وبحكم شدة وقع هذه الأزمة، اعتبرت منظمة السياحة العالمية هذه الجائحة أسوأ أزمة تضرب قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية.

تشير أرقام منظمة السياحة العالمية (2020a) إلى أن 217 وجهة سياحية حول العالم شرعت في 27 أبريل 2020 في فرض شكل من أشكال القيود على السفر (كلياً أو جزئياً) التي قيدت نسبياً الأنشطة السياحية الدولية أو أوقفها بالمرّة. وأكثر القيود صرامة خلال فترة الجائحة هي التي تتعلق بإغلاق الحدود بين البلدان. فقد أعلنت 156 وجهة سياسية في 27 أبريل 2020 عن إغلاق حدودها بالكامل وبحلول 18 مايو 2020 بلغ هذا العدد 165 وجهة (الشكل 1.2). ومع استمرار انتشار الفيروس وعدم التمكن من السيطرة عليه كلياً، ظلت هذه القيود والتدابير سارية المفعول على امتداد عامي 2020 و 2021 بمستويات متفاوتة من حيث الصرامة والنطاق.

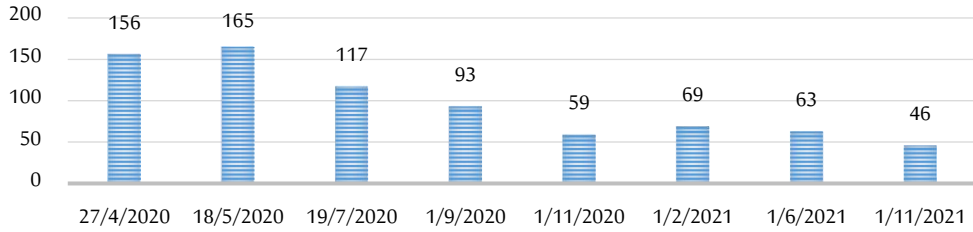
مع مرور الوقت أخذ تتراجع شدة وصرامة تدابير الإغلاق الكامل للحدود تدريجياً، وذلك يعود نسبياً لاعتماد قوانين جديدة متعلقة بالنظافة العامة والسلامة الصحية لاستئناف السفر الدولي. كما ساهمت عملية

¹ يرد في القسم 2.3 نقاش مفصل بخصوص الآثار الاقتصادية للجائحة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي.



تطوير لقاحات ضد كوفيد-19 وتوفيرها للاستخدام بشكل كبير في رفع بعض من القيود المفروضة. ونتيجة لذلك، تراجع عدد الوجهات السياحية المغلقة لحدودها كلياً بحلول 01 نوفمبر 2021 إلى 46 وجهة فقط.² ومع تواصل عمليات وجهود التلقيح وتراجع عدد حالات الغصابة بالفيروس، تراجع بالتدرج في 2022 عدد الوجهات المطبقة لتدابير الإغلاق الكلي، وهذا ما يبشر بانتعاش تدريجي في أنشطة السياحة الدولية.

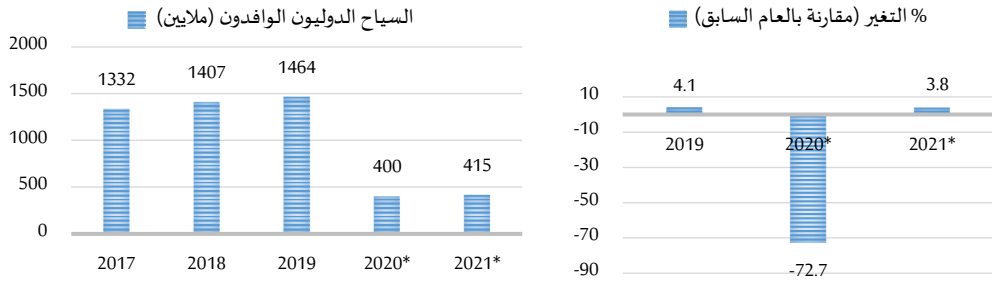
الشكل 1.2: عدد الوجهات المعتمدة للإغلاق الكامل للحدود بسبب كوفيد-19



المصدر: منظمة السياحة العالمية لحدود تاريخ 01 نوفمبر 2021.

من خلال النظر عن قرب في آثار الجائحة على عدد السياح الوافدين في جميع أنحاء العالم يتبين أن العدد تراجع بسبب الجائحة بنسبة 72.7%، أي إلى 400 مليون سائح في عام 2020 (الشكل 2.2، يسار). ومع طرح اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في السوق واعتماد السياسات الرامية لاستئناف الأنشطة السياحية وعملية التلقيح، تحسنت نسبياً أعداد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم، وقدر أن يبلغ عددهم إلى 415 مليون سائح بحلول نهاية عام 2021، وهو ما يقابل زيادة سنوية قدرها 3.8% مقارنة بعام 2020 (الشكل 2.2، يمين). لكن الرقم التقديري لأعداد السياح الوافدين حول العالم في عام 2021 كان أقل بنسبة 71.6% عن مستوى ما قبل الجائحة، وهذا ما يعكس بجلاء حجم الأزمة التي ضربت سوق السياحة العالمي. وتشير منظمة السياحة العالمية (2020b) إلى أنه بسبب جائحة كوفيد-19، خسر قطاع السياحة العالمي ما يعادل خمس حتى سبع سنوات من النمو وسيطلب الأمر عدة سنوات لبلوغ المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة.

الشكل 2.2: السياح الدوليون الوافدون على الصعيد العالمي



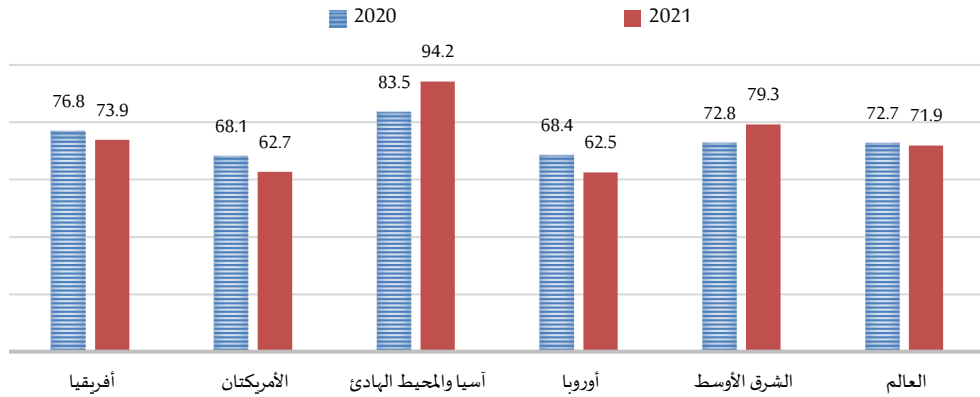
المصدر: منظمة السياحة العالمية. * بيانات مؤقتة

² يرد في القسم 2.4 نقاش مفصل بخصوص أشكال القيود المفروضة وتداعياتها مستقبلاً على بلدان منظمة التعاون الإسلامي.



وعلى مستوى التأثير الإقليمي للجائحة، سجلت منطقتي آسيا والمحيط الهادئ (83.5%) وأفريقيا (76.8%) أعلى معدلات التراجع في عدد السياح الوافدين عام 2020 (الشكل 3.2). وسبب ذلك في المقام الأول مجموع القيود الشاملة المعتمدة في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما أن أولى حالات الإصابة بكوفيد-19 ظهرت في الصين وبذلك شرعت في وقت مبكر من عام 2020 العديد من البلدان في فرض قيود على السفر في هذه المنطقة مقارنة بباقي المناطق (UNWTO, 2020a; UNWTO and ADB, 2022). ففي عام 2021 سجلت منطقتي آسيا والمحيط الهادئ (94.2%) والشرق الأوسط (79.3%) أعلى معدل تراجع في عدد السياح الوافدين على المستوى الإقليمي. وفي نفس العام، شهدت أوروبا (62.5%) تراجعاً طفيفاً نسبياً في ظل المستوى العالي من التفاهم المشترك بخصوص القيود الإقليمية واعتماد جواز (شهادة) التلقيح الموحدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو ما سهل عملية تدفق السياح في مختلف مناطق القارة (UNWTO, 2022a; European Commission, 2022).

الشكل 3.2: تأثير جائحة كوفيد-19 على أعداد السياح الدوليين الوافدين حسب المناطق (% التراجع مقارنة بعام 2019)



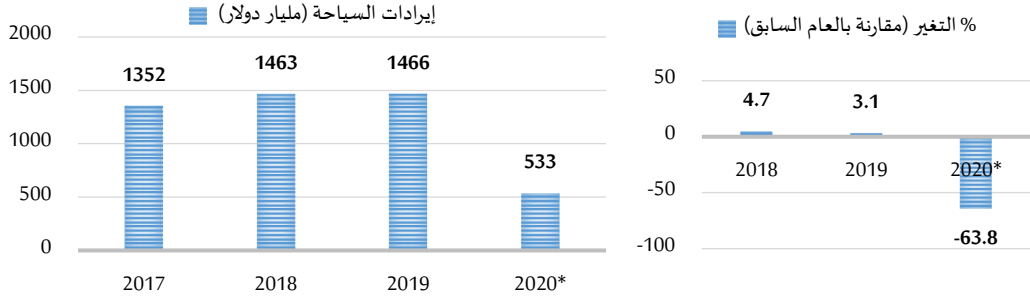
المصدر: مقياس منظمة السياحة العالمية 2022.

وأدى انخفاض عدد السياح الدوليين الوافدين إلى تراجع كبير في حجم إيرادات السياحة الدولية في العالم، ومرد ذلك بالأساس القيود المفروضة على السفر وباقي التدابير واسعة النطاق المعتمدة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19. فقد تراجعت إيرادات السياحة الدولية من قيمة 1466 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2019 إلى 533 مليار دولار عام 2020، وهذا ما يجسد تراجعاً بنسبة 63.8% بالأسعار الجارية (الشكل 4.2).

وعلى المستوى الإقليمي، سجل الشرق الأوسط (73%) أكبر معدل تراجع في إيرادات السياحة الدولية في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (فترة ما قبل الجائحة)، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (70.4%) ثم أفريقيا (65.9%) (الشكل 5.2). وبصورة عامة، طالت تداعيات الجائحة جميع مناطق العالم فجأة وسجلت خسائر كبيرة في عام 2020 مقارنة بعام 2019.



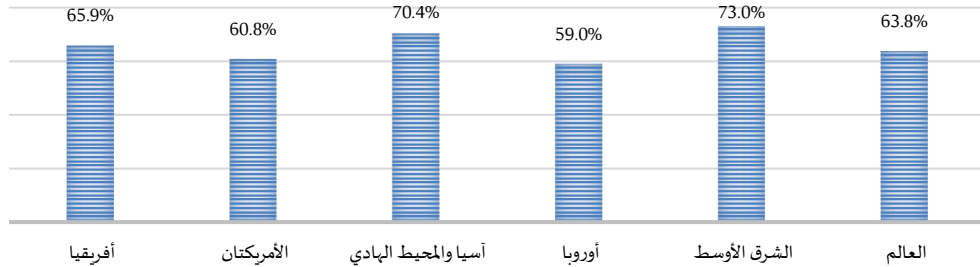
الشكل 4.2: عائدات السياحة الدولية على الصعيد العالمي



المصدر: منظمة السياحة العالمية. * بيانات مؤقتة
ملاحظة: تستند اللوحة يمين الشكل إلى العملات المحلية والأسعار الثابتة لإبراز التغير السنوي.

تتجلى الخسائر الكبيرة في إيرادات السياحة الدولية في تراجع حصة السياحة الدولية في إجمالي الصادرات العالمية من السلع والخدمات. وقبل ظهور الجائحة في عام 2019، بلغت هذه الحصة ما يناهز 6.8% (الشكل 6.2). وفي عام 2020، تراجعت الحصة إلى 2.8% بسبب الانخفاض العام في إيرادات النقد الأجنبي في جميع بلدان العالم وتراجع إيرادات السياحة. وبعبارة أخرى، تسببت الجائحة في تراجع الأهمية النسبية للسياحة الدولية في الاقتصاد العالمي، من حيث مساهمتها في الصادرات.

الشكل 5.2: تأثير جائحة كوفيد-19 على إيرادات السياحة الدولية حسب المناطق (% التراجع مقارنة بعام 2019)

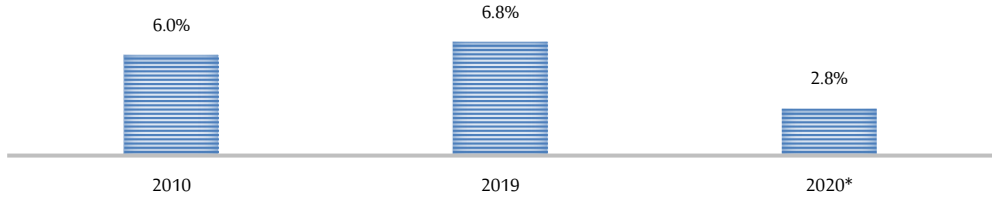


المصدر: مقياس منظمة السياحة العالمية 2022.

لم تهمز الجائحة ثقة المسافرين فحسب، بل ثقة المستثمرين الأجانب في قطاع السياحة أيضا. فقد استقبل القطاع عام 2020 بعد أن سجل أداء جيدا على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، حيث تم الإعلان عن 710 مشاريع جديدة، أي زيادة قدرها 9% مقارنة بعام 2018. وفي عام 2020، تراجعت الإعلانات الخاصة بالاستثمار عبر الحدود في جميع أنحاء العالم في قطاع السياحة بنسبة 63% مقارنة بعام 2019، وذلك بتسجيل 261 مشروعا استثماريا جديدا فقط. وخلال الفترة ذاتها، تراجع حجم استثمارات رؤوس الأموال في القطاع بنسبة 74% ليسجل بذلك ما قيمته 15.7 مليار دولار أمريكي، وتراجعت أيضا فرص العمل بنسبة 72% إلى ما يقرب من 37000 وظيفة جديدة (FDI Intelligence, 2021).



الشكل 6.2: حصة (%) السياحة الدولية في إجمالي الصادرات العالمية من السلع والخدمات

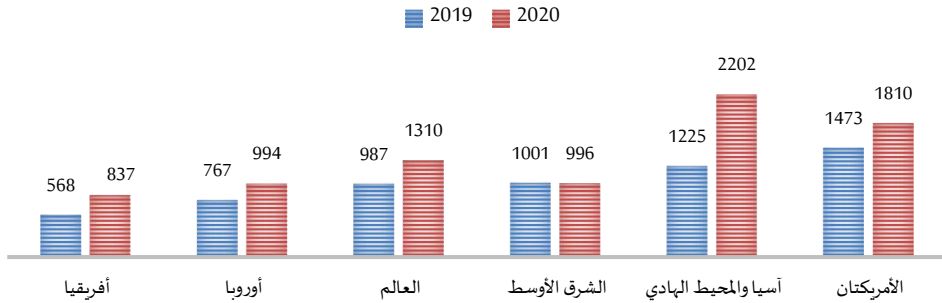


المصدر: مقياس منظمة السياحة العالمية، نوفمبر 2021. * بيانات مؤقتة

ملاحظة: استنادا إلى إحصاءات ميزان المدفوعات (BOP)، فئة الأسفار والمسافرين ضمن صادرات الخدمات.

بينما أخذت أعداد الوافدين من السياح وإيرادات السياحة منغى سلبيا بين عامي 2019 و 2020، زادت إيرادات السياحة لكل سائح وافد في العالم من قيمة 987 دولار أمريكي المسجلة في 2019 إلى 1310 دولار أمريكي في 2020. وعلى المستوى الإقليمي، تمكنت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تحقيق مستوى أكبر من الإيرادات لكل سائح، في المتوسط، حيث زادت من 1225 في 2019 إلى 2202 في 2020. وسجلت الأمريكتان أيضا زيادة مهمة بين عامي 2019 و 2020 في إيرادات السياحة حسب كل وافد، حيث ارتفعت بقيمة قدرها 337 دولار أمريكي. وفي عام 2020، ظلت إيرادات السياحة الدولية لكل وافد دون المتوسط العالمي البالغ 1310 دولار أمريكي في كل من منطقة الشرق الأوسط (996 دولار) وأوروبا (994 دولار) وأفريقيا (837 دولار) (راجع الشكل 7.2).

الشكل 7.2: عائدات السياحة الدولية لكل سائح وافد، 2019 مقابل 2020 (بالدولار الأمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات من منظمة السياحة العالمية.

تتدخل مجموعة من العوامل للتأثير على حجم إيرادات السياحة لكل سائح وافد، وذلك من قبيل سعر صرف الدولار الأمريكي ومدة الإقامة والموقع الجغرافي للبلد. كما تعد مجموعة المنتجات والخدمات السياحية ذات القيمة المضافة، إلى جانب عوامل أخرى، من العناصر المحددة لأنماط إنفاق السياح. فقد أصبحت أنشطة السياحة الدولية، على وجه الخصوص، أكثر تكلفة خلال فترة الجائحة بسبب الإجراءات الإضافية التي ترفع تكلفة السفر والإقامة، مثل اختبارات تفاعل البوليميريز المتسلسل (PCR) الإجبارية، ومستلزمات النظافة الشخصية، وفترات الحجر في الفنادق، وإجراءات التباعد الاجتماعي في الأماكن العامة. وبالإضافة إلى ذلك،



أدى الضغط الناجم عن التضخم العالمي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع وأسعار الطاقة أيضا (SESRIC, 2021). وهذا الوضع أدى إلى زيادة الإنفاق السياحي (الإيرادات). وفي هذا السياق، ينبغي توشي الحذر والدقة عند تحليل وتفسير الزيادة الملحوظة في إيرادات السياحة لكل وافد في عام 2020. وبصورة عامة، ينبغي للبلدان التركيز على وضع سياسات فعالة لتقديم المزيد من الخدمات السياحية ذات القيمة المضافة وتنويع الخدمات التي تقدمها في الوقت الراهن لزيادة إيرادات السياحة الدولية لكل سائح وافد على المدى الطويل.



3. السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

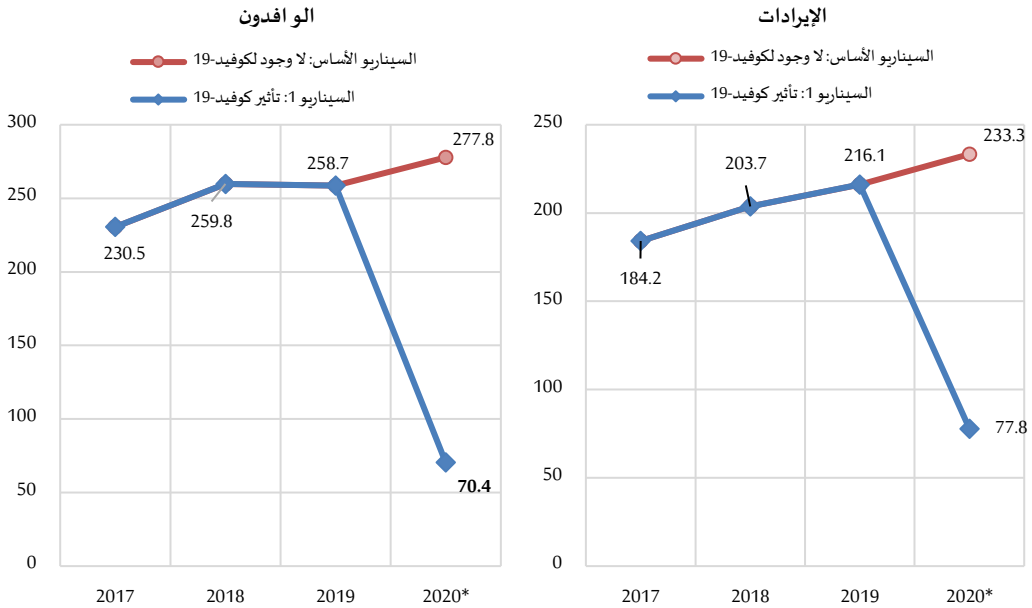


يقيّم هذا القسم أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي في قطاع السياحة على مدى السنوات الأخيرة بالنظر في أربعة أبعاد رئيسية، وذلك بناء على البيانات المتاحة. فهو يعرض أولاً التطورات المتعلقة بعدد الوافدين من السياح وإيرادات السياحة، مع تركيز خاص على فترة تفشي جائحة كوفيد-19. ثانياً، يستعرض القسم الدور الاقتصادي للسياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ويحلل كيف أثرت الجائحة على الأهمية الاقتصادية للقطاع في مجموعة بلدان المنظمة. ثالثاً، يقدم القسم صورة عامة بشأن أنشطة السياحة فيما بين بلدان المنظمة، ويعرض بعض التقديرات بخصوص آثار الجائحة على السياح الوافدين فيما بين بلدان المنظمة والإيرادات الناتجة عن هذه السياحة. ويختتم القسم بعرض نقاش حول وضع السياحة الإسلامية في بلدان المنظمة وآثار الجائحة على تطوير هذا القطاع المتخصص.

1.3 السياح الوافدون وإيرادات السياحة

طلت قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تداعيات شديدة جراء تفشي الجائحة، وشأنها في ذلك شأن باقي بلدان ومناطق العالم. فقد أدت الآثار الضخمة للجائحة (مثل هز ثقة الأفراد في السفر الدولي، وتدابير الاحتواء الصارمة المعمول بها، كحظر التجول والإغلاق التام للأنشطة وإغلاق الحدود وإلغاء الرحلات الجوية الدولية) إلى تكبد البلدان لخسائر كبيرة من حيث عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة.

الشكل 1.3: السياح الدوليون الوافدون (بالملايين، يسار) وعائدات السياحة الدولية (بملايير الدولارات، يمين) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات منظمة السياحة العالمية التي تغطي 45 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. * يستخدم السيناريو الأساسي قيم الاتجاه خلال فترة 2017-2019 لتقدير 2020. يستخدم التقدير الوارد في السيناريو 1 المتوسطات العالمية لمنظمة السياحة العالمية والتي تبلغ 73% كنسبة انخفاض في عدد الوافدين و 64% كنسبة انخفاض في العائدات.

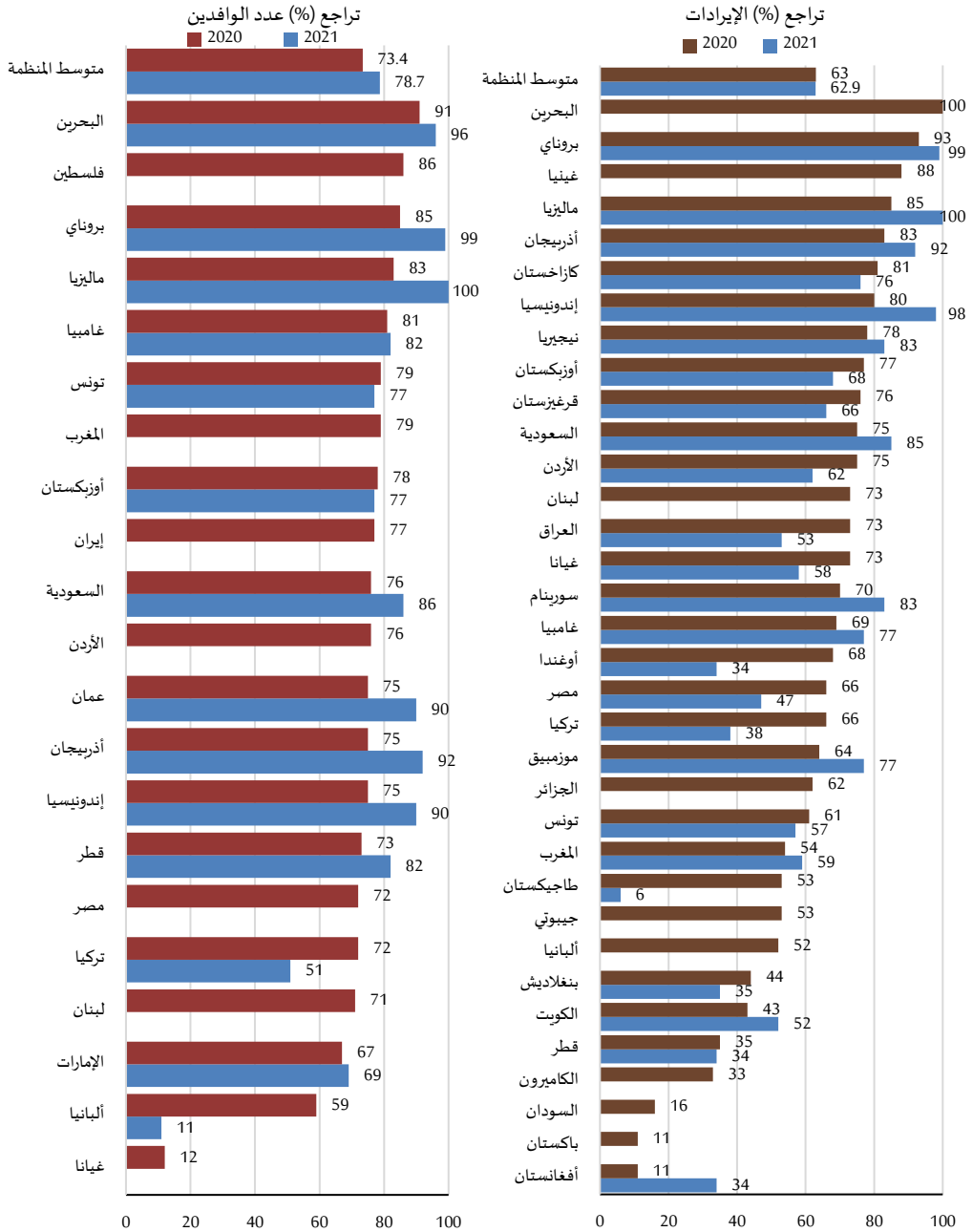


وفي هذا السياق، يعرض الشكل 1.3 التقديرات الخاصة ببلدان منظمة التعاون الإسلامي بشأن عدد الوافدين من السياح الدوليين وعائدات السياحة بناء على سيناريوهين. يفترض السيناريو الأساسي عدم وجود جائحة كوفيد-19، بحيث اتبعت بلدان المنظمة في 2020 نفس النمط الإيجابي المسجل خلال فترة 2017-2019 من حيث عدد الوافدين من السياح وإيرادات السياحة. ويفترض السيناريو الأول أن كوفيد-19 ضرب قطاع السياحة في بلدان المنظمة بنفس الحدة على غرار باقي العالم. ووفقا لذلك، تشير الأرقام إلى أن عدد السياح الدوليين الوافدين على بلدان المنظمة في 2020 بلغ 70.4 مليون سائح، وهو رقم أقل بكثير عن توقعات خط الأساس المتمثلة في 277.8 مليون سائح. ويترجم هذا إلى خسارة محتملة بقيمة 155.5 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة في مجموعة بلدان المنظمة. وبعبارة أخرى، حرمت الجائحة بلدان المنظمة من توليد 233.3 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة، والظروف السائدة سمحت لها فقط بجمع 77.8 مليار دولار أمريكي كإيرادات من السياحة في 2020.

تشير التقديرات إلى أن مجموعة بلدان المنظمة في 2020، وفقا للسيناريو الأول، استقطبت السياح الدوليين بنسبة أقل بمعدل 73% وأدخلت عائدات أقل عن المعتاد بنسبة 64% مقارنة بعام 2019 (الشكل 1.3). وهذه الأرقام التقديرية تبدو واقعية. فقد كشفت البيانات المؤقتة التي أبلغت عنها منظمة السياحة العالمية (2021) بشأن مجموعة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن متوسط عدد السياح الوافدين تراجع بنسبة 73.4% وانخفض أيضا متوسط الإيرادات بنسبة 63% في 2020 بالمقارنة مع 2019 (الشكل 2.3). وحسب البيانات المؤقتة الصادرة عن منظمة السياحة العالمية، تراجع متوسط عدد السياح الوافدين إلى مجموعة بلدان المنظمة في 2021 بنسبة 78.7% وبذلك انخفضت الإيرادات بنسبة 62.9% مقارنة بعام 2019. لكن ثمة فوارق كبيرة على مستوى فرادى البلدان. فمن حيث السياح الوافدين، تجاوز حجم الانخفاض 85% في كل من البحرين وفلسطين وبروناي دار السلام في 2020 مقارنة بعام 2019. وفي 2021، تجاوزت معدلات التراجع أكثر من 95% في ماليزيا وبروناي دار السلام والبحرين. وعلى نفس المنوال، تعدى معدل الانخفاض في إيرادات السياحة في 2020 عتبة 85% في كل من البحرين وبروناي دار السلام وغينيا وماليزيا. وفي عام 2021، سجلت أعلى مستويات التراجع في إيرادات السياحة في كل من ماليزيا وإندونيسيا وبروناي دار السلام وأذربيجان، حيث تجاوز حجم الانخفاض 90% مقارنة بالمستوى المسجلة في 2019 (فترة ما قبل الجائحة).



الشكل 2.3: تراجع (%) في عدد السياح الدوليين الوافدين وإيرادات السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (مقارنة بعام 2019)



المصدر: آلية منظمة السياحة العالمية لتعقب السياحة الدولية، يناير 2022

ملاحظة: تغطي مجموعة البيانات الخاصة بعام 2021 فترة يناير-سبتمبر. وتغطي جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات. والقيم الناقصة لا تظهر على الرسوم البيانية.

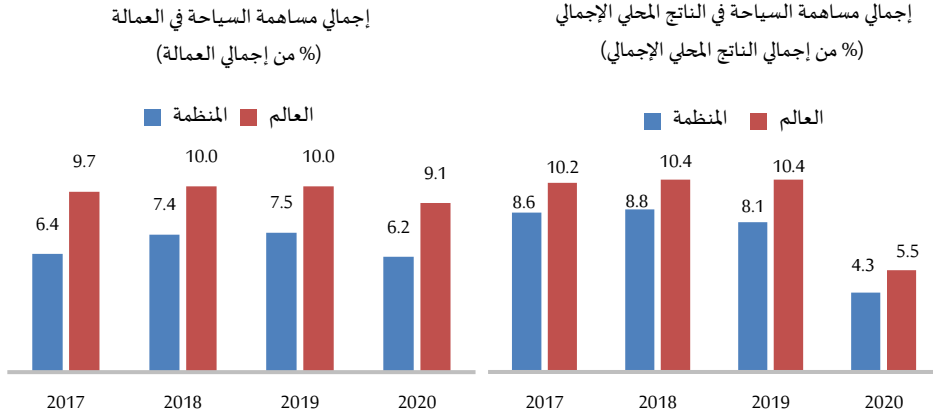


2.3 الدور الاقتصادي للسياحة الدولية

تسلط بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC, 2021a) الضوء على مسألة تحديد الآثار الاقتصادية للجائحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فنظرا للروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة بالاقتصاد الكلي ومع وجود أكثر من 185 نشاطا في جانب العرض، يمكن أن يعود الانكماش في القطاع بآثار سلبية كبيرة على العمالة والناتج المحلي الإجمالي.

وارتفع متوسط إجمالي مساهمة السياحة الدولية في مجال العمالة في بلدان المنظمة من 6.4% في 2017 إلى 7.5% في 2019 (الشكل 3.3، يسار). وعلى الصعيد العالمي، ارتفع أيضا من 9.7% في 2017 إلى 10.0% في 2019. وارتفع متوسط إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة من 8.6% في 2017 إلى 8.8% في 2018. وفي 2019، شهد متوسط مجموعة بلدان المنظمة تراجعا طفيفا وسجل نسبة 8.1%. وشهد المتوسط العالمي بدوره زيادة من نسبة 10.2% المسجلة عام 2017 إلى 10.4% عام 2019. وبعبارة أخرى، لا ترق مساهمة قطاع السياحة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة لمستوى إمكاناتها بالمقارنة مع المتوسط العالمي حتى قبل تفشي الجائحة.

الشكل 3.3: مساهمة السياحة الدولية في الاقتصاد



المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)

وفي عام 2020 مع بداية تفشي الجائحة، تراجع متوسط مساهمة السياحة في العمالة في بلدان المنظمة من 7.5% المسجل في 2019 إلى 6.2% في 2020 بسبب التراجع الحاد في أعداد السياح الوافدين وإيرادات السياحة، وهو ما يمثل خسارة في الوظائف بمقدار 8.6 مليون وظيفة. وعلى نفس المنوال، انخفضت مساهمة أنشطة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة المنظمة من 8.1% المسجلة في 2019 إلى 4.3% في 2020 (الشكل 3.3، يمين). وبلغ الحجم التقديري للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الانطماش في قطاع السفر والسياحة مبلغ 293 مليار دولار أمريكي في 2020 في بلدان المنظمة، ويرجع ذلك أساسا إلى مجموعة التدابير المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس (الشكل 4.3). وتسبب هذا الانكماش في القطاع في جميع



أنحاء العالم في خسارة ما يقدر بـ4.5 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020. وفي العام نفسه، أسفر الانكماش إلى فقدان 62 مليون وظيفة في العالم، 8.6 مليون منها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 4.3). وهذه الخسائر، ظل 272 مليون شخص من العاملين في هذا القطاع بلا عمل في جميع أنحاء العالم. وتبقى إمكانية فقدان الوظائف قائمة، خاصة مع ما تحظى به العديد من الوظائف من دعم من خلال برامج استبقاء الوظائف وتقليص اعات العمل (WTTC, 2021).

الشكل 4.3: آثار جائحة كوفيد-19 على الناتج المحلي الإجمالي والوظائف في قطاع الأسفار والسياحة في 2020 (مقارنة بعام 2019)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من قاعدة بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC).

ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية (2020a)، فإن حوالي 80% من جميع شركات السياحة على مستوى العالم عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تتوفر على مصادر محدودة للبقاء في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل الصدمة الحالية بسبب تفشي كوفيد-19. كما أن قطاع السياحة لا يخلق الملايين من الوظائف فقط، بل هو يوفر أيضاً فرص عمل لبعض الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمجتمعات الريفية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة (UNWTO, 2020c; UN, 2020). وفي هذا السياق، يمكن أن ينتج عن الركود أو الأزمة في القطاع فقدان ملايين الوظائف وساعات العمل. فقد طالت تداعيات الجائحة في العديد من البلدان النامية، على وجه الخصوص، بما فيها العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة والنشطة في مجال السياحة، بما في ذلك الفئات الهشة العاملة في بعض القطاعات ذات الصلة بالسياحة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر (UN, 2020) (راجع الإطار 1.3). وهناك أمثلة ملموسة وأرقام تعكس هذا الوضع بجلاء. فالأرقام الخاصة بخمسة بلدان – برونائي دار السلام ومنغوليا والفلبين وتايلاند وفيتنام – تشير إلى أن فقدان الوظائف في القطاعات المرتبطة بالسياحة في عام 2020 كان أكبر بأربعة أضعاف مقارنة بالخسائر في القطاعات غير السياحية (ILO, 2021). بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لمجموعة بيانات خاصة بعدد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع تراجع الوظائف الرسمية في قطاع السياحة بسبب الجائحة شرع العمال في التحول صوب القطاع غير الرسمي. وهذا ما يؤدي



إلى تفاقم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وبالتالي تسجيل خسائر في الإيرادات للحكومات ويزيد وضع هؤلاء العمال هشاشة (ILO, 2021).

الإطار 1.3: جائحة كوفيد-19 والسياحة والفئات الهشة

تسببت جائحة كوفيد-19 في خلق آثار وخيمة ومتفاوتة الحدة على الفئات الهشة التي تعتمد على قطاعي السفر والسياحة لكسب الدخل، مثل النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات السكان الأصليين. وتظهر دراسة من إندونيسيا، على سبيل المثال، أن العمالة الهشة في صفوف النساء والشباب والعمال ذوي التعليم المنخفض في قطاع السياحة كان أعلى بخمسة أضعاف مقارنة بالمتوسط الوطني خلال تفشي الجائحة (Sun et al., 2021).

وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء حوالي 54% من القوى العاملة في قطاع السياحة، وغالبا ما يزاوئن في وظائف لا تتطلب مهارات عالية أو وظائف غير رسمية (ILO, 2020). والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي أو الخدمات أو اللواتي لا يتمتعن بمهارات عالية غالبا ما يكنّ أقل قدرة على الصمود في وجه الأزمات لأنهن يكسبن أقل ويدخرن أقل ويزاوئن وظائف غير دائمة.

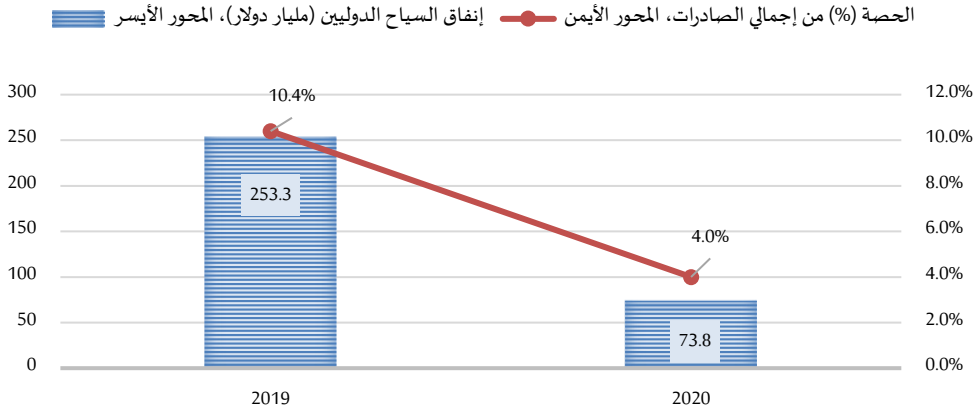
وتعد القوى العاملة الشابة في قطاع السياحة أكثر الفئات تضررا من تداعيات الجائحة. فوفقا لمنظمة العمل الدولية (2020)، تم توظيف ما يقرب من 178 مليون شاب (15-24 عاما) على مستوى العالم في قطاع السياحة في عام 2020، وأكثر من 40% منهم عينوا في القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة (بما في ذلك السياحة). وغالبا ما تكون مجموعات السكان الأصليين عرضة للتمييز وتواجه الكثير من المعيقات، ولا سيما المنخرطة منها في مجال السياحة أو المعتمدة لدرجة كبيرة عليها. فعلى سبيل المثال، توصلت بعض الدراسات إلى أن الجائحة قد قلصت بشكل كبير أرباح نساء الشعوب الأصلية اللواتي يبعن المصنوعات اليدوية التقليدية وباقي أشكال السلع (UN, 2020a).

تبقى السياحة بالنسبة للفئات الهشة القطاع الذي يخول لها الاندماج والمشاركة في المجتمع وتحقيق التمكين الاقتصادي وتوليد الدخل. فكثيرا ما تعتمد المجتمعات الضعيفة على السياحة لتسهيل "تقديم الخدمات في المواقع النائية أو الريفية، وتحقيق النمو الاقتصادي في المناطق الريفية، والاستفادة من فرص التدريب والوظائف، وتحويل المجتمعات، وتعزيز التراث التاريخي والثقافي والطبيعي والحفاظ عليه" (UN, 2020). ومع ظهور الجائحة باتت هذه الإنجازات في مهب الريح وعرضة لعدم التحقق.

أسفر التراجع الحاد في عدد السياح الدوليين الوافدين عن انخفاض كبير في الإنفاق السياحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تراجع الحجم التقديري لإنفاق الزوار الدوليين في بلدان المنظمة من 253.3 مليار دولار أمريكي في 2019 إلى 73.8 مليار دولار أمريكي في 2020 (الشكل 5.3). ونتيجة لذلك، تراجعت الأرباح في العملات الأجنبية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الناتجة عن هؤلاء الزوار ولم تشكل سوى 4% فقط من إجمالي صادرات مجموعة المنظمة في عام 2020، بتسجيل تراجع من 10.4% التي شهدتها عام 2019. وهذا الأمر يشكل عامل خطر كبير نسبيا، خاصة بالنسبة لدول المنظمة التي تعتمد بشكل كبير على أرباح العملات الأجنبية من قطاع السياحة، مثل جزر المالديف وغامبيا (SESRIC, 2020a).



الشكل 5.3: أثر إنفاق الزوار الدوليين على إجمالي صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)

تسبب جائحة كوفيد-19 في التقليل من حجم أنشطة السفر الدولية في العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا التراجع في وتيرة السفر الجوي والبحري والبري وعبر السكك الحديدية أدى إلى تكبد خسائر كبيرة، كخسائر في الدخل وعائدات الضرائب والوظائف (راجع الإطار 2.3).

الإطار 2.3: جائحة كوفيد-19 وقطاع الأسفار

أسفرت التدابير المعمدة لاحتواء كوفيد-19 عن اختلالات تقريبا في كل مكونات قطاع السياحة والأسفار (SESRIC, 2021). فقد أدت إجراءات الحجر الصحي والقيود المفروضة على السفر والتنقل وإجراءات التباعد الاجتماعي، إلى جانب إجراءات أخرى، إلى تسجيل تراجع كبير في الأسفار محليا ودوليا. وهذا ما أثر بدوره على معدل الطلب على عدد من الخدمات في قطاعات النقل والسياحة والضيافة.

فتراجع الطلب على السفر جوا، على سبيل المثال، لم يؤثر فقط على إيرادات شركات الطيران فحسب، بل قلل أيضا من حاجة شركات النقل إلى الاستثمار في طائرات جديدة وأدى كذلك إلى خفض القدرات التشغيلية للمطارات، مما أثر على ما يقرب من 65 مليون شخص يعملون في مجال الطيران في جميع أنحاء العالم (SESRIC, 2021).

ومقارنة بعام 2019، تراجع حجم حركة الطيران (الذي يقاس بالعائد على الراكب لكل كيلومتر) بنسبة 65.9% في عام 2020. وفي 2021 تحسنت حركة المسافرين بنسبة 6.2% فقط مقارنة بعام 2020 (IATA, 2021a). وفي 2020 سجلت خسارة في إيرادات شركات الطيران بنسبة 56.1% مقارنة بعام 2019. وحقق القطاع انتعاشا من خلال تسجيله لتحسن في الإيرادات بنسبة 26.5% في عام 2021. وتتوقع الرابطة الدولية للنقل الجوي (IATA) أن يسجل تعاف تام على مستوى عدد المسافرين جوا بحلول عام 2024 (IATA, 2021b). وحتى سوق الرحلات البحرية تأثر كثيرا بسبب الجائحة، إذ أنه سجل تراجعا بنسبة تتراوح بين 50% و 90% في عام 2020 (SESRIC, 2021).



وعلى صعيد النقل بالسكك الحديدية وعبر الطرقات، أدت القيود المفروضة على الخدمات وحركة الأفراد، إلى جانب توصية السلطات بعدم السفر، إلى انخفاض حجم المسافرين بنحو 80% لجميع خدمات السكك الحديدية الوطنية أثناء عمليات الإغلاق. وبالنسبة للخدمات الدولية لنقل المسافرين بالسكك الحديدية، تراجع حجم المسافرين بنسبة 100% تقريبا لجميع الشركات المقدمة لهذه الخدمة، تماشيا مع تدابير إغلاق الحدود الدولية أمام حركة المسافرين. وقدّر حجم الخسائر بمبلغ يتراوح بين 78 و 125 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بسبب الجائحة (SESRIC, 2021).

وبصورة عامة، طالت تداعيات الجائحة قطاع الأسفار بشدة في جميع أنحاء العالم، وأدى الانخفاض الكبير في حجم المسافرين إلى خسائر بمليارات الدولارات. ويتوقع أن تحقيق الانتعاش قد يستلزم بضع سنوات مع الاستئناف التدريجي للأنشطة السياحية.

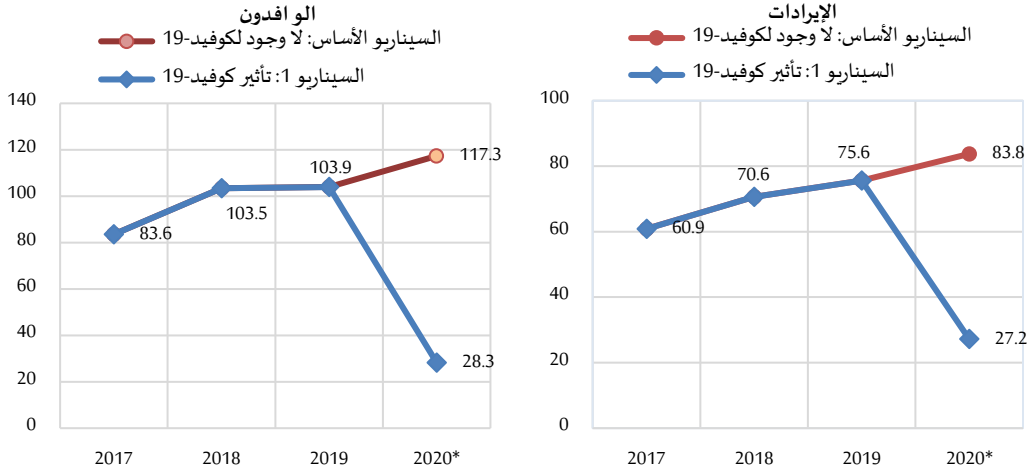
3.3 أنشطة السياحة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي

قوضت الجائحة الاتجاه الإيجابي الذي سجلته أنشطة السياحة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية (SESRIC, 2020b). وعلى شاكلة الأرقام المتعلقة بالسياح الدوليين الوافدين وإيرادات السياحة، ثمة صورة قاتمة مماثلة في الأنشطة السياحية فيما بين بلدان المنظمة في 2020 بسبب تفشي الجائحة.

ويعرض الشكل 6.3 تقديرات متعلقة بالسياح الوافدين فيما بين بلدان المنظمة والإيرادات المترتبة عن ذلك في 2020. ويعكس السيناريو الأساسي مسار النمو المعتاد لقطاع السياحة في بلدان المنظمة بناء على أدائها خلال فترة 2017-2019 مع افتراض عدم وجود جائحة كوفيد-19 في 2020. أما السيناريو 1 فهو يأخذ في الاعتبار تأثير الجائحة. ووفقا لذلك، يتوقع أن يصل عدد السياح الوافدين فيما بين بلدان المنظمة إلى 117.3 مليون سائح في حالة السيناريو الأساسي و 28.3 مليون في حالة السيناريو 1 (الشكل 6.3). وفي نفس الاتجاه، كان من المتوقع أن ترتفع إيرادات السياحة البيئية في المنظمة من قيمة 75.6 مليار دولار المسجلة عام 2019 إلى 83.8 مليار دولار عام 2020 في حالة السيناريو الأساسي. لكن في حالة السيناريو 1، اقتصرت إيرادات أنشطة السياحة البيئية في المنظمة على 27.2 مليار دولار أمريكي فقط، وهذا يدل على خسارة تقدر بمبلغ 56.6 مليار دولار أمريكي في 2020 (بالمقارنة مع السيناريو الأساسي). ويعد تعليق أداء مناسك الحج من أبرز أسباب هذا التراجع في أعداد السياح الوافدين والإيرادات المتعلقة بالسياحة فيما بين بلدان المنظمة، وهو أهم مناسبة تنشط فيها السياحة البيئية، إضافة إلى تقلص عدد المعتمرين (راجع الإطار 3.3). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا اعتبار انكماش النمو الاقتصادي والقيود المفروضة على الأسفار الدولية واهتزاز الثقة في السفر الدولي من أبرز العوامل الأخرى المساهمة في تراجع أنشطة السياحة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2020.



الشكل 6.3: السياح الوافدون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (بالملايين، يسار) وإيرادات السياحة فيما بين هذه البلدان (بملايير الدولارات، يمين)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية التي تغطي 39 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. * يستخدم السيناريو الأساسي قيم الاتجاه خلال فترة 2017-2019 لتقدير 2020. يستخدم التقدير الوارد في السيناريو 1 المتوسطات العالمية لمنظمة السياحة العالمية والتي تبلغ 73% كنسبة انخفاض في عدد الوافدين و 64% كنسبة انخفاض في العائدات.

رغم تأجيل العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية، شرعت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي في استئناف الأنشطة السياحية خلال فترة تفشي الجائحة لمن وفق قواعد صارمة متعلقة بالنظافة وقوانين متعلقة باللقاحات. فعلى سبيل المثال، استضافت الإمارات معرض إكسبو 2020 في دبي بين 01 أكتوبر 2021 و 31 مارس 2022. ولحدود 31 مارس 2022، استقطبت فعاليات المعرض أكثر من 24.1 مليون زائر (Gulf News, 2022). وما يقارب ثلث زوار المعرض من الزوار الدوليين. وجاء حوالي 20% من جميع الزوار الدوليين من الهند (10%) والمملكة العربية السعودية (10%) (The National News, 2022a and 2022b). واعتبارا من 01 نوفمبر 2020 فتحت المملكة العربية السعودية حدودها بالتدريج ورفعت إجراءات حظر السفر عن المعتمرين القادمين من خارج المملكة (بشرط التزامهم بالإجراءات الوقائية المعتمدة واللقاحات) (AA, 2020). وفي ظل الجائحة المستمرة، استضافت قطر بنجاح كأس العرب في 2021 ومن المقرر أن تستضيف مسابقة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 التي من المتوقع أن تجتذب 1.2 مليون زائر من جميع أنحاء العالم. ومثل هذه الفعاليات الدولية الضخمة (مثل البطولات والمعارض) عادة ما تساهم ليس فقط في زيادة عدد السياح الدوليين الوافدين إلى البلدان المضيفة، بل تتمتع أيضا بالقدرة على تعزيز أنشطة السياحة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (Daily Sabah, 2021).



الإطار 3.3: جائحة كوفيد-19 ومناسك الحج والعمرة

يعد الحج أحد أكبر التجمعات الدينية السنوية في العالم. فبين عامي 2016 و 2019، أدى ما معدله 2.3 مليون مسلم فريضة الحج سنويا، من بينهم 1.7 مليون حاج قادم من خارج المملكة العربية السعودية (General Authority for Statistics, 2019). كما أدى ما متوسطه 18.8 مليون مسلم سنويا مناسك العمرة بين عامي 2017 و 2019 (General Authority for Statistics, 2020). وبلغت إيرادات الحج والعمرة أكثر من 12 مليار دولار أمريكي، وقبل ظهور الجائحة استأثرت المناسبتان بما يقرب من 30% من دخل القطاع الخاص في مدينتي مكة والمدينة المنورة (Raj and Bozonelos, 2020).

في ظل المخاطر الصحية المرتبطة بكوفيد-19، فرضت المملكة العربية السعودية "قيودا على أداء فريضة الحج والعمرة لأول مرة منذ ثمانية عقود"، وذلك في إطار الجهود المبذولة لاحتواء الجائحة التي ظهرت في شهر مارس 2020 (Ebrahim and Memish, 2020). ومقارنة بفترة ما قبل الجائحة، تمكن فقط 5.8 مليون مسلم من أداء مناسك العمرة في 2020، وأداء الحج كان مسموحا لعدد لا يتعدى 1000 حاج فقط (General Authority for Statistics, 2020). ولمنع انتشار كوفيد-19 خلال موسم الحج لعام 2020، على سبيل المثال، اعتمدت وزارة الصحة السعودية خمسة معايير تحدد من خلالها الأهلية لأداء مناسك الحج (Hashim et al., 2021). بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم الحجاج في مجموعات آمنة تضم 20 حاجا في مسارات محددة، ورافقت هذه المجموعات موظفون في قطاع الصحة تلقوا تدريباً خاصاً؛ فكان على الحجاج ارتداء الكمامة الطبية في جميع الأوقات، ولم يُسمح لهم بمشاركة متعلقاتهم الشخصية، وترك مسافة أمان 1.5 متر فيما بينهم، ووفرت للحجاج أحجار تيمم وسجادات معقمة ولم يُسمح لهم بلمس الكعبة، وفرض على الحجاج حجر صحي لمدة 14 يوما بعد انتهاء مناسك الحج. ونتيجة لهذه التدابير الصارمة، لم تسجل حالات مؤكدة للإصابة بفيروس كوفيد-19 أثناء أو بعد الحج في عام 2020 (Hashim et al., 2021).

وفي عام 2021، حددت المملكة العربية السعودية عدد الحجاج في 60 ألف مواطن ومقيم ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 65 عاما، ولم يسمح لجميع المسلمين من خارج المملكة القدوم لأداء مناسك الحج (Hussain, 2021). وأسفرت هذه القيود على عدد الزوار لأداء مناسك الحج والعمرة خلال عامي 2020 و 2021 عن تراكم المرشحين لأداء الشريعتين في قوائم الانتظار حسب ما تمليه قوانين الحصص الوطنية التي تعتمدها المملكة، وبرزت مشكلات متعلقة برد المدفوعات للأفراد الذين لم يتمكنوا من أداء فريضة الحج (Muneeza and Mustapha, 2021). لذلك من المحتمل أن تؤثر العوامل المتمثلة في وقف الحج وفرض قيود على السفر والتنقل واعتماد تدابير التباعد الاجتماعي على الانتعاش الاقتصادي لقطاعية الضيافة والسفر في مكة والمدينة المنورة، وما قد يزيد الوضع تفاقمًا هو حالة عدم اليقين الاجتماعي والاقتصادي التي قد يطول أمدها بسبب الجائحة.

وأكدت المملكة العربية السعودية استقبال الحجاج الأجانب في 2022 ومن المقرر أن تصدر قرارات جديدة تضم تعديلات في حصص الدول المشاركة في موسم الحج 2022 (Mussa, 2022). في حين أن السلطات السعودية لم تعلن بعد عن مزيد من التفاصيل بخصوص إجراءات موسم الحج لعام 2022، أشار البيان الرسمي إلى أنه يجب على الحجاج استيفاء الشرط الأساسي المتمثل في تلقي لقاح مضاد لكوفيد-19. وقبل بداية شهر رمضان، في أبريل 2022، رفعت حكومة المملكة العربية السعودية مجموعة من الإجراءات الاحترازية ضد كوفيد-19 حتى تفسح المجال للراغبين في أداء مناسك العمرة.



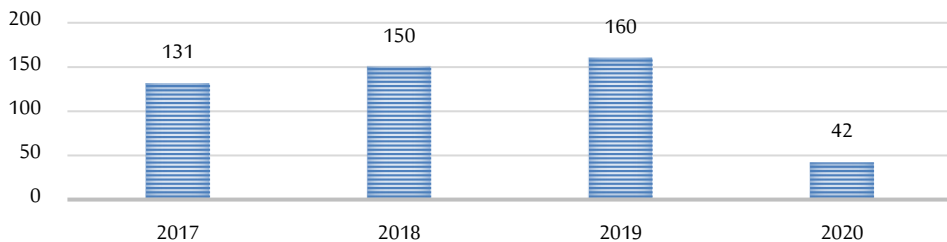
4.3 السياحة الإسلامية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

شهد سوق السياحة الإسلامية نمواً سريعاً خلال السنوات الأخيرة وبرز كأحد أسرع مكونات سوق السياحة العالمية نمواً، سواء من حيث عدد الوافدين أو الإيرادات (SESRIC, 2020b). فقد زاد عدد السياح في السوق بنسبة تفوق 43% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2018 (Mastercard and Crescent Rating, 2019). لكن ليس ثمة مجموعات بيانات موحدة على الصعيد العالمي بشأن السياحة الإسلامية تمكن الباحثين من متابعة التطورات في القطاع بدقة، لا سيما السياحة فيما بين البلدان. وعادة ما تستخدم بعض المتغيرات البديلة القائمة على التقديرات والمؤشرات التي طورتها بعض المؤسسات مثل كريستنت ريتينغ (Crescent Rating) ودينار ستاندارد (Dinar Standard) لفهم ورصد أداء هذا القطاع.

ورغم وجود تحديات تتعلق بتوفر البيانات ذات الجودة، تقدم بعض مجموعات البيانات المتاحة صورة عامة عن أداء القطاع. وبهذا الخصوص، يعرض الشكل 7.3 لمحة عامة عن أداء سوق السياحة الإسلامية على المستوى العالمي بناءً على تقديرات مؤسسة دينار ستاندارد (2020) وماستركارد وكريستنت ريتينغ (2021). ووفقاً لذلك، تشير الأرقام إلى زيادة عدد السياح في سوق السياحة الإسلامية من 131 مليون المسجل في عام 2017 إلى 160 مليون في 2019، وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 22%. لكن أزمة الجائحة ضربت بشدة هذا الزخم في نمو القطاع، ولم يتمكن سوى 42 مليون زائر دولي من السفر في 2020 في هذا السوق، وهذا ما يعكس تراجعاً بنسبة 71% في عدد السياح الوافدين مقارنة بعام 2019.

تخول الأنشطة السياحية المتزايدة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي للسياح الوافدين من مختلف هذه البلدان فرص استكشاف مجموعة من مناطق الجذب السياحي. لذلك يعد تعزيز الأنشطة السياحية فيما بين بلدان المنظمة من العوامل الرئيسية المحفزة لنمو السياحة الإسلامية، لا سيما في فترة ما قبل الجائحة (SESRIC, 2020b). ومع آفاق النمو التي تتمتع بها هذه السوق السياحية المتخصصة، لا يزال أمام بلدان المنظمة بذل المزيد من الجهود لإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة واستضافة المزيد من السياح من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء.

الشكل 7.3: السياحة الإسلامية في العالم، الوافدون (ملايين)

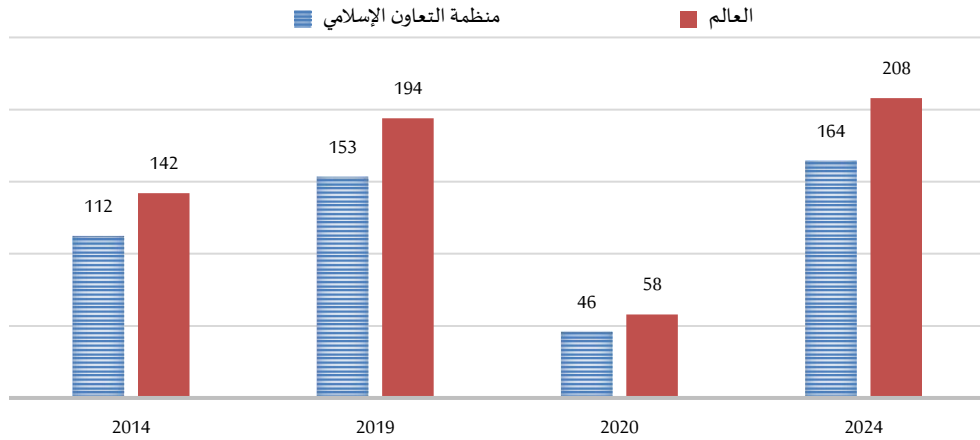


المصدر: دينار ستاندارد (2020) وماستركارد وكريستنت ريتينغ (2021)



وكما هو شأن أعداد السياح الوافدين، سجلت سوق السياحة الإسلامية نمواً من حيث إيرادات السياحة قبل بداية تفشي الجائحة. فقد ارتفع حجم سوق السياحة الإسلامية على الصعيد العالمي من 142 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2014 إلى 194 مليار دولار في عام 2019 (الشكل 8.3). لكن مع تفشي الجائحة والقيود المفروضة جراء ذلك على السفر في جميع أنحاء العالم، من المقدر أن يتقلص حجم هذا السوق بنسبة 70%، ليسجل بذلك قيمة 58 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وفي ظل التخفيف التدريجي للقيود، من المرتقب أن يتعافى السوق ومن المتوقع أن يبلغ حجمه 208 مليار دولار أمريكي في 2024 (Dinar Standard, 2020). وفي منطقة المنظمة، زاد حجم سوق السياحة الإسلامية بنسبة 37% مقارنة بفترة 2014-2019، وبلغت قيمته 153 مليار دولار في 2019 (الشكل 8.3). فبلغ الحضيض في 2020 (46 مليار دولار أمريكي)، من المتوقع أن يصل حجم السوق في مجموعة بلدان المنظمة إلى 164 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

الشكل 8.3: تقدير حجم سوق السياحة الإسلامية (مليار دولار أمريكي)

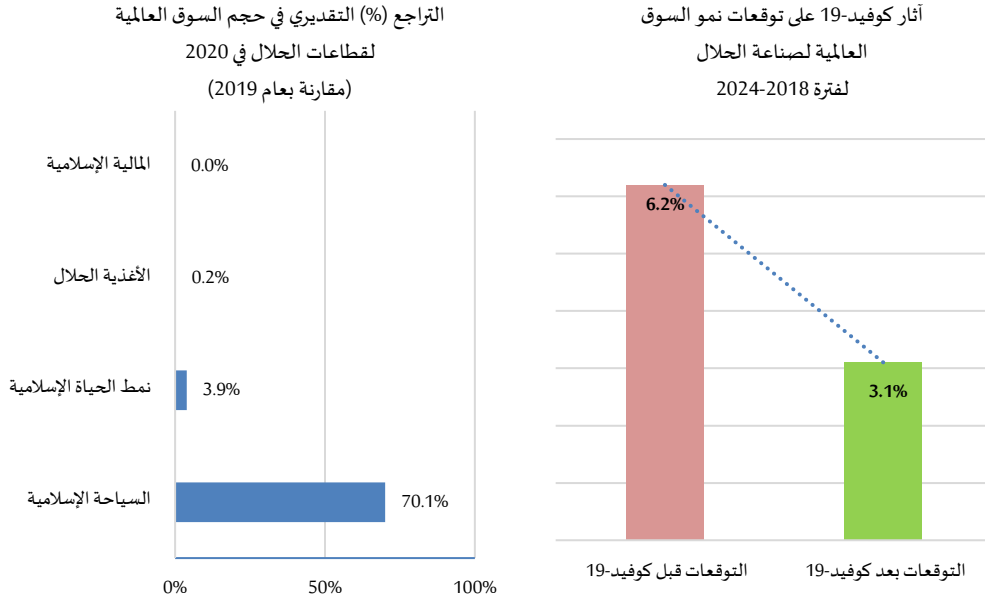


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على دينار ستاندارد (2020) وطومسون رويترز ودينار ستاندارد (2015).

في سياق صناعة الحلال، سجلت سوق السياحة الإسلامية أعلى مستويات التراجع (الشكل 9.3، يسار) بسبب القيود المفروضة على السفر وباقي الإجراءات المعتمدة لاحتواء كوفيد-19 (SESRIC, 2022). وبصورة عامة، أسفرت الجائحة عن تغيير مسار تطوير قطاع الحلال، بما في ذلك السياحة الإسلامية، سواء على المدى القصير والمتوسط. فقد تراجعت تقديرات نمو صناعة الحلال من 6.2% إلى 3.1% خلال فترة 2018-2024 (الشكل 9.3، يمين).



الشكل 9.3: آثار جائحة كوفيد-19 على قطاع الحلال



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات دينار ستاندارد (2020)

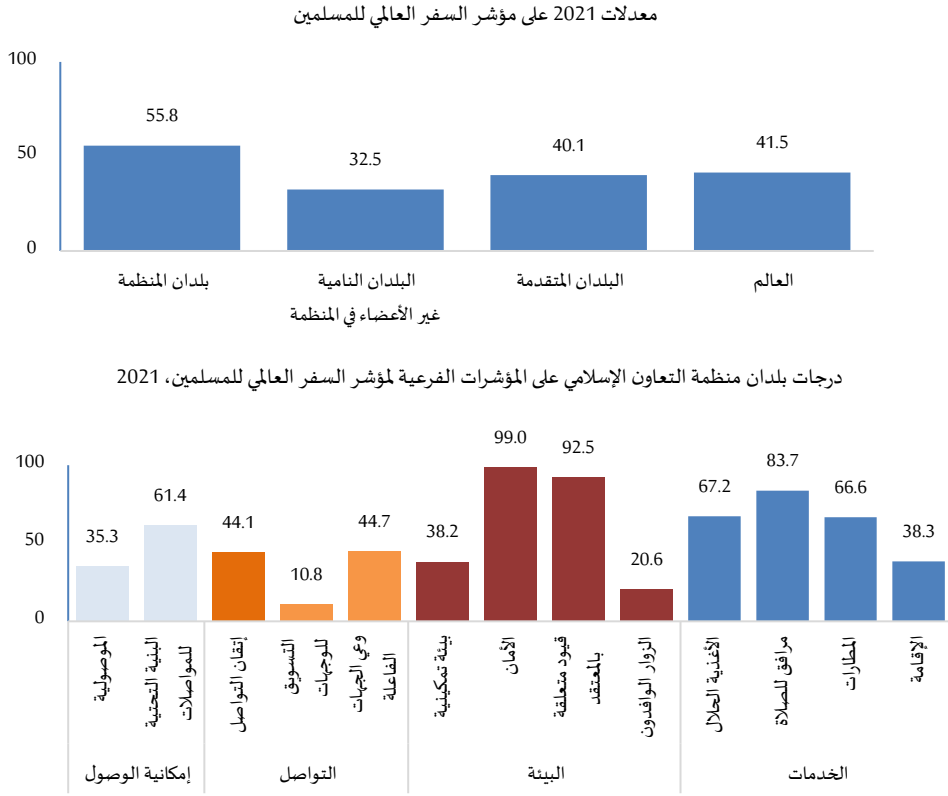
أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي في السياحة الإسلامية

تعد مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي الفاعل الرئيس في سوق السياحة الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل بيئتها الملائمة للمسلمين. وبهذا الخصوص، سجلت بلدان المنظمة أعلى الدرجات في مختلف المؤشرات التي تعنى بهذا المجال، مثل مؤشر السفر العالمي للمسلمين (GMTI).³ ففي إصدار 2021 من هذا المؤشر، سجلت مجموعة بلدان المنظمة أعلى متوسط للدرجات (55.8) مقارنة بباقي مجموعات البلدان. وفي العام ذاته، بلغ المتوسط العالمي 41.5 (الشكل 10.3، أعلى). وسجلت بلدان المنظمة درجات عالية بشكل خاص في المؤشر الفرعي المتعلق بالبيئة، إذ أنها تخطت عتبة 90 درجة كمتوسط في بعض أبعاد المؤشر الفرعي، مثل الأمان (99) والقيود المتعلقة بالمعتقد (92.5). لكنها سجلت، في المتوسط، أدنى الدرجات من حيث بعد الترويج للوجهات (10.8) تحت المؤشر الفرعي المتعلق بالتواصل. كما سجلت مجموعة بلدان المنظمة درجات متدنية نسبياً في البعدين المتعلقين بعدد الزوار الوافدين (20.6) والموصولية (35.3) للذات. يعتبران من المجالات التي تحظى بقدر كبير من الاستثمار للهوض بالسياحة الإسلامية (الشكل 10.3، أسفل).

³ تم تطوير مؤشر السفر العالمي للمسلمين (GMTI) من خلال النظر في العوامل الرئيسية الأربعة لتمكين الوجهات من جذب المزيد من السياح المسلمين: سهولة الوصول إلى الوجهة؛ التواصل الداخلي والخارجي من طرف الوجهة؛ البيئة في الوجهة؛ الخدمات التي تقدمها الوجهة. تم استخدام أكثر من 40 مجموعة بيانات لحساب مؤشر السفر العالمي للمسلمين.



الشكل 10.3: درجات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مؤشر السفر العالمي للمسلمين (أعلى) وعلى المؤشرات الفرعية لذات المؤشر (أسفل)، 2021



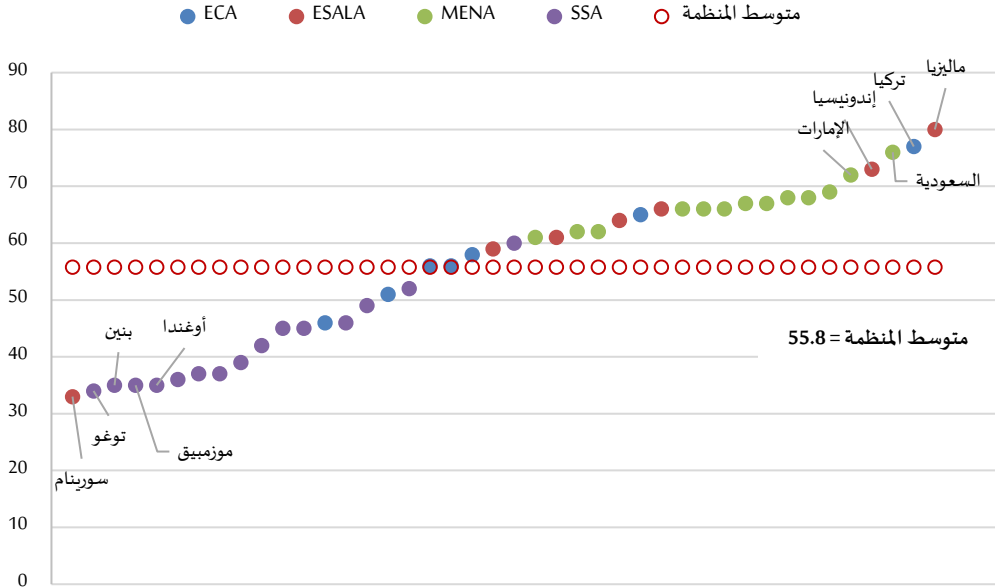
المصدر: ماستر كارد وكركست ريتنغ (2021)

ملاحظة: ارتفاع الدرجة على المؤشر دليل على بيئة أكثر ملاءمة للسياح المسلمين.

وعلى مستوى فرادى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجل 17 بلدا عضوا في المنظمة درجات أدنى من متوسط المنظمة (55.8) على مؤشر السفر العالمي للمسلمين في 2021 (الشكل 11.3). ومعظم هذه البلدان تقع في منطقة جنوب الصحراء الكبرى حيث يبلغ المتوسط الإقليمي معدل 41.8. فيما سجلت كل من سورينام (33) وتوغو (34) وبنين (35) أدنى الدرجات على المؤشر في عام 2021. وبلدان المنظمة الأفضل أداء على المؤشر تقع في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى وجه الخصوص، سجلت ماليزيا (80) وتركيا (77) والمملكة العربية السعودية (76) أعلى الدرجات على المؤشر، وتليها كل من إندونيسيا (73) والإمارات العربية المتحدة (72).



الشكل 11.3: أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب درجات مؤشر السفر العالمي للمسلمين، 2021



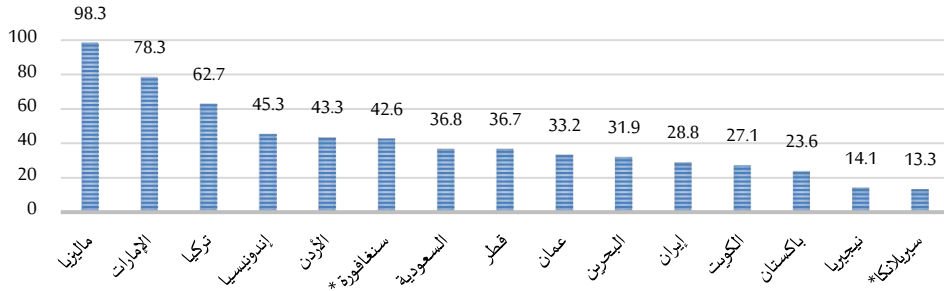
المصدر: ماستر كارد وكريست ريتنغ (2021)

ملاحظة: ارتفاع الدرجة على المؤشر دليل على بيئة أكثر ملاءمة للسياح المسلمين. ECA و ESALA و MENA و SSA رموز تمثل المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي. راجع الملحقين 1 و 2 لمزيد من المعلومات.

وعلى نفس الغرار، يصنف المؤشر الفرعي الخاص بالسياحة الإسلامية ضمن مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي (GIEI) البلدان بناء على وضع وتطور بيئة السياحة الإسلامية من خلال أخذ الأبعاد الأربعة التالية في الاعتبار: المالية، والحوكمة، والتوعية، والجانب الاجتماعي. وحسب نتائج عام 2020، التي تستثني آثار الجائحة، سجلت ماليزيا (98.3) والإمارات العربية المتحدة (78.3) وتركيا (62.7) أعلى الدرجات على المؤشر (الشكل 12.3). وتضم قائمة البلدان الـ 15 الأفضل أداء على المؤشر الفرعي بلدين غير عضوين في منظمة التعاون الإسلامي، وهما سنغافورة (42.6) وسريلانكا (13.3)، وهذا ما يدل على الاهتمام المتزايد من طرف البلدان غير الأعضاء في المنظمة بالسياحة الإسلامية والاستثمار فيها بحكم ما تعود به من مزايا اقتصادية هامة. وهناك أيضا بعض البلدان غير الأعضاء في المنظمة التي تعتبر من الوجهات المفضلة للمسافرين المسلمين. فقد استقطبت روسيا 5.6 مليون مسافر مسلم في عام 2019، وفي نفس العام زار حوالي 5 ملايين مسافر مسلم فرنسا (Dinar Standard, 2020). وفي هذا الصدد، شرعت العديد من الجهات الفاعلة في مجال السياحة في مثل هذه البلدان غير الأعضاء في المنظمة في إبداء اهتمام متزايد بالسياحة الإسلامية وطورت خدمات مخصصة للمسافرين المسلمين. مثل توفير سجادة للصلاة في غرفة الإقامة أو تقديم بوفيهات خاصة خلال شهر رمضان المبارك.



الشكل 12.3: البلدان الـ15 الأفضل أداءً على المؤشر الفرعي الخاص بالسياحة الإسلامية ضمن مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي (GIEI)، 2020.



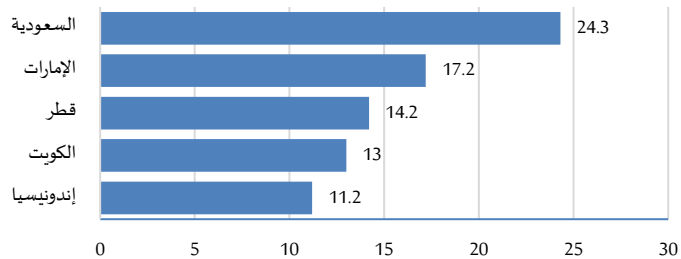
المصدر: دينار ستاندارد (2020)

ملاحظة: تسجيل درجة عالية على المؤشر يعني وجود تطور في قطاع السياحة الإسلامية.* تشير إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة.

بينما تلعب بلدان منظمة التعاون الإسلامي دوراً هاماً في توفير بيئة ملائمة لتطوير أنشطة السياحة الإسلامية، فإن بعضها من بين الأسواق المصدر الرئيسية بحكم أنماط إنفاقها في هذا السوق المتخصص. وعلى وجه الخصوص، تربعت بلدان المنظمة الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل المملكة العربية السعودية (24.3 مليار دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (17.2 مليار دولار) وقطر (14.2 مليار دولار) والكويت (13 مليار دولار)، على رأس قائمة أفضل البلدان أداءً في العالم في 2019 من حيث الإنفاق على السياحة الإسلامية (الشكل 13.3). وتلت هذه البلدان كل من إندونيسيا، من منطقة جنوب آسيا، بمعدل إنفاق على السياحة الإسلامية بلغت قيمة 11.2 مليار دولار في نفس العام. وتبرز هذه الأرقام أيضاً وجود مستوى عالٍ من تركز أسواق السياحة الإسلامية في مناطق بعينها، لا سيما فيما يتعلق بأسواق المصدر (المنشأ).

الشكل 13.3: البلدان الخمس الأكثر إنفاقاً على السياحة الإسلامية في الخارج، 2019.

الإنفاق على السياحة في الخارج، مليار دولار أمريكي



المصدر: دينار ستاندارد (2020)

ملاحظة: الرقم عبارة عن قيم تقديرية بناءً على حسابات مؤسسة طومسون رويترز.



جهود بلدان ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السياحة الإسلامية

طورت عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مثل ماليزيا وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، مجموعة من المبادرات والسياسات تمكّنها من أن تصبح أكثر تنافسية في سوق السياحة الإسلامية العالمية. فعلى سبيل المثال، اتخذت الحكومة الماليزية الإجراءات التالية لتطوير السياحة الإسلامية والترويج لها في جميع مناطق البلد:

(أ) إحداث مركز السياحة الإسلامية (ITC) لدعم جهود وزارة السياحة والثقافة،

(ب) وضع "خطة استراتيجية لتطوير السياحة الإسلامية"، وهذه الوثيقة تحدد المسارات الممكنة للسياحة الإسلامية في ماليزيا من خلال رؤية واضحة المعالم، وهي بمثابة وثيقة مرجعية تسترشد بها الجهات المعنية من خلال إبرازها لأهم العوامل والمعايير التي يتعين اعتمادها لإنجاح أنشطة السياحة الإسلامية في ماليزيا،

(ج) إنشاء صندوق لتطوير البنية التحتية السياحية تحت وزارة السياحة والثقافة لدعم جهود النهوض بقطاع السياحة،

(د) إنشاء شركة تطوير صناعة الحلال بهدف تنسيق إجمالي الجهود المبذولة لتنمية صناعة الحلال في ماليزيا (COMCEC, 2016a; 2016b).

وثمة إجراءات متعلقة بالسياسات وأطر تنظيمية مماثلة في بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، حيث أنشأت الحكومات لجانا متخصصة لتطوير استراتيجيات لتنمية السياحة الإسلامية، والعمل بتعاون وثيق مع مقدمي الخدمات السياحية لرفع مستوى الوعي بخصوص إمكانات سوق السياحة الإسلامية، وتلبية الاحتياجات والمطالب المحددة للمسافرين المسلمين، ودعم مقدمي الخدمات في تطوير منتجات وخدمات السياحة الإسلامية وإصدار الشهادات بشأنها، وتعزيز القدرات في مجال التسويق للوجهات السياحية. فعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة السياحة والاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا لجنة لتنمية السياحة الإسلامية/ الحلال والترويج لها في إندونيسيا. وأطلق على هذه اللجنة اسم "فريق تسريع تنمية السياحة المراعية لشروط الحلال". كما أطلقت إندونيسيا أيضا مؤشر إندونيسيا لسفر المسلمين (IMTI) في أواخر عام 2018 والذي يصنف محافظاتهما حسب مستوى ملائمتها للمسلمين. ويهدف هذا المؤشر إلى خلق منافسة سليمة بين المحافظات في تقديم الطعام للمسافرين المسلمين وتوفير معلومات أفضل للزوار المحتملين (Dinar Standard, 2019).

ونتيجة لجهود جبارة على مستوى السياسات، شرعت الجهات الرئيسية الفاعلة في مجال السياحة في هذه البلدان الأعضاء في تطوير وتوفير منتجات وخدمات تتلاءم ومتطلبات المسافرين المسلمين، بما في ذلك الغذاء الحلال المعتمد، وفضاءات مخصصة للصلاة، ومرافق للترفيه مصممة على نحو يفصل بين الرجال والنساء. وتجهز العديد من الفنادق غرفها بمؤشر للدلالة على اتجاه القبلة وسجادات للصلاة ونسخ من القرآن الكريم. وفي مجال الأغذية والمشروبات، بدأت أبرز المطاعم وسلاسل الوجبات السريعة بتقديم خيارات



الطعام الحلال في حين أن الجهات المقدمة للخدمات الأكثر تخصصا تتوفر على مطابخ حلال كاملة، وبعضها حاصل على شهادة الحلال يخول لها تقديم خدماتها الحلال (COMCEC, 2016b).

كما أن هناك عدد من المبادرات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لدعم جهود البلدان الأعضاء الرامية لتطوير أسواقها الخاصة بالسياحة الإسلامية. وفي هذا السياق، تم اعتماد "خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال فعاليات المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة (ICTM) الذي عقد عام 2018 في دكا، بنغلاديش. وتهدف هذه الوثيقة إلى تمهيد الطريق للتعاون بين بلدان المنظمة ومؤسساتها والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال السياحة الإسلامية ضمن خمسة مجالات مواضيعية رئيسية محددة للتعاون، وهي: البيانات والرصد، تطوير السياسات واللوائح التنظيمية، والتسويق والترجيع، وتنمية الجهات والقطاع، وتنمية القدرات.

وطور معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) مواصفات خاصة بخدمات السياحة الحلال التي اعتمدت في ديسمبر 2019. وأصبحت الوثيقة متاحة للاستخدام من قبل الجهات الفاعلة في قطاع السياحة الإسلامية المهتمة بالموضوع. وتهدف هذه المواصفات لضمان أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة للمسافرين المسلمين مراعية للضوابط الإسلامية.

في السنوات الأخيرة، استفادت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مثل غامبيا وسورينام، وعدد من مؤسسات المنظمة، مثل سيسرك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، من آلية الكومسيك لتمويل المشاريع لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة في بلدان المنظمة في مجال السياحة الإسلامية. وفي هذا الصدد، استفاد العشرات من المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة في القطاع من سلسلة من البرامج التدريبية الشاملة الممولة من الكومسيك لرفع مستوى مهاراتهم ومعرفة المزيد عن قطاع السياحة الإسلامية. وسلطت الكومسيك في السنوات الأخيرة الضوء أيضا على سوق السياحة الإسلامية من خلال ثلاثة اجتماعات لمجموعات عمل بشأن السياحة بهدف تحديد التحديات واقتراح توصيات بشأن السياسات للنهوض بالقطاع في بلدان المنظمة.

أطلقت منظمة التعاون الإسلامي في 2015 مبادرة للاحتفاء بعاصمة السياحة الإسلامية، ويتمثل هدفها في تحفيز الأنشطة السياحية فيما بين البلدان الأعضاء من خلال المدينة المحتفى بها، وذلك ما سيمنح في نهاية المطاف من تطوير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للمدينة وفي نفس الوقت فسخ المجال لتعزيز التجارة البيئية في السلع والخدمات. ومن أهداف الاحتفاء بمدينة مختلفة كل سنة أيضا إذكاء الوعي وتعزيز مستوى الاهتمام بالسياحة الإسلامية في بلدان المنظمة. وتم الإعلان عن القدس الشريف "عاصمة للسياحة الإسلامية" في 2015، وهي أول مدينة يحتفى بها في إطار هذه المبادرة.

ونظم سيسرك مجموعة من البرامج لبناء القدرات والندوات بشأن السياحة الإسلامية في كل من بنغلاديش وتركيا وأوزبكستان لتعزيز مهارات الجهات الفاعلة في المجال وصناع السياسات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ونظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بدوره عددا من البرامج بخصوص مجال السياحة الإسلامية



لصالح عدد من بلدان المنظمة، منها سورينام وغيانا. وزيادة على ذلك، عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة في 2018 على إعداد ونشر دراسة فنية حول حضور السياحة الملائمة للمسلمين في السوق العالمية.

وبصورة عامة، من شأن الجهود المبذولة والمستمرة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المعنية بمجال السياحة الإسلامية المساهمة في إنعاش القطاع خلال فترة تفشي الجائحة، وتعزيز قدراتها على المنافسة في فترة ما بعد الجائحة، وذلك من خلال أساليب من قبيل صقل وتعزيز مهارات مختلف الأطراف الفاعلة في المجال، مثل الفنادق ومنظمي الرحلات والهيئات التنظيمية. ومن خلال هذه الإجراءات يمكن لبلدان المنظمة تعزيز التعاون فيما بينها في كل ما يتعلق بهذه السوق المتخصصة.



4. الاستجابات على مستوى السياسة وعملية التعافي في قطاع السياحة



يستعرض هذا القسم أولاً الإستجابات المتخذة على مستوى السياسة العامة في بلدان مختارة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الآثار السلبية ودعم الجهود المبذولة للتعافي في قطاع السياحة. ثم يعرض مناقشة حول توقعات التعافي والاتجاهات الناشئة الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على مسار نمو قطاع السياحة في بلدان المنظمة.

1.4 الإستجابات المتخذة في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19

هناك مجموعة كبيرة من الاستجابات على مستوى السياسة العامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تركز على تعزيز قطاع السياحة، ودعم الجهات الفاعلة فيه، واستئناف الأنشطة السياحية. وتشمل الاستجابات الناجمة المتخذة على مستوى السياسة في قطاع السياحة، على سبيل المثال لا الحصر، "إنشاء آلية داخلية لإدارة الأزمات، وإجراءات احتواء الفيروس والبروتوكولات الصحية، وتدابير السياسة المالية والنقدية، ودعم العمالة، وإعادة تنشيط السياحة، وإنعاش السياحة الداخلية، وتطوير فقايعات السفر" (SESRIC, 2021).

وتمشيا مع التطورات العالمية، أدمجت عدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي استجابتها لجائحة كوفيد-19 كجزء من سياساتها ونظمها الوطنية لإدارة الكوارث. ففي بلدان مثل الجزائر وبنغلاديش والمملكة العربية السعودية، تم وضع سياسات في قطاع السياحة في إطار إنشاء آلية أزمات داخلية على المستوى الوزاري. على سبيل المثال، وضعت هيئة السياحة والمعارض البحرينية «خطة عمل لإدارة الأزمات» بما في ذلك استراتيجية تواصل وحلول للتواصل الإعلامي مع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة. وكانت آليات إدارة الأزمات في عدد من بلدان المنظمة مسؤولة مباشرة عن إنعاش قطاع السياحة. فعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية «فرقة عمل فلسطينية لإنعاش السياحة» مسؤولة عن التصدي للجائحة وتضم أعضاء من الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص. وفي باكستان، تم تكليف لجنة العمل من أجل إنعاش السياحة (TRAC) بقيادة المجلس الوطني لتنسيق السياحة (NTCB) بوضع توصيات للتعافي المستدام من الجائحة.

وبالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 تمثل أزمة صحية عامة عالمية، فإن الاستجابات على مستوى السياسة في قطاع السياحة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تشمل تدابير لاحتواء الفيروس عن طريق وضع بروتوكولات صحية صارمة، وضمان الالتزام بالإجراءات الموحدة، وضمان السياحة الآمنة للزوار والعمال على حد سواء (راجع الإطار 1.4). على سبيل المثال، وضعت وزارة السياحة والحرف اليدوية والعمل الأسري الجزائرية مجموعة من «بروتوكولات صحية بشأن كوفيد-19» لتوجيه إعادة الافتتاح الآمن لقطاع السياحة من خلال مطالبة أصحاب الفنادق بإنشاء خلايا تعنى بالرصد والأزمات للتعامل مع الحالات العاجلة، وتعبئة طاقم صحي لرعاية السياح والموظفين، ووضع البروتوكولات الخاصة المتعلقة بتشغيل حمامات السباحة والشواطئ، وبروتوكولات استقبال الضيوف وتسجيلهم.



الإطار 1.4: جائحة كوفيد-19 ولوائح النظافة والسلامة الجديدة

بذلت المؤسسات العالمية والصناعة وأصحاب المصلحة الإقليميون والسلطات الوطنية في جميع القطاعات جهوداً غير مسبوقه لوضع لوائح وبروتوكولات وإجراءات تشغيل موحدة للنظافة والسلامة (SOPs) في محاولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وإدارة آثارها. ففي صناعة السياحة، وضعت وكالات دولية مختلفة معايير محددة، بالتعاون مع الحكومات وخبراء الصحة وأصحاب المصلحة في الصناعة، لتقليل الآثار السلبية للجائحة على قطاع السياحة وتوجيه عملية التعافي المستدام منها.

ويعتبر ختم «السفر الآمن» الصادر عن مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) إحدى هذه البروتوكولات التي ترسخ إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة لضمان سلامة المسافرين والقوى العاملة في صناعة السفر والسياحة. وبالنسبة للسياح، يشير ختم «السفر الآمن» إلى أن شركة أو مشغل معين قد تبنى معايير وبروتوكولات الصحة والنظافة العالمية الخاصة بمجلس السفر والسياحة العالمي. وفي الوقت الحاضر، يجري العمل بموجب ختم الرحلات الآمنة الخاص بمجلس السفر والسياحة العالمي في دول منظمة التعاون الإسلامي التالية: مصر، وغامبيا، وإندونيسيا، والأردن، وكازاخستان، وجزر الملديف، وعمان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة (مناطق فرعية داخل البلاد)، وأوغندا، وأوزبكستان (WTTC, n.d).

ومن الأمثلة الأخرى نذكر المعيار العالمي «ISO/PAS 5643» للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، الذي يضع متطلبات ومبادئ توجيهية للحد من انتشار كوفيد-19 في صناعة السياحة. ويهدف المبدأ التوجيهي إلى مساعدة مزودي الخدمات في قطاع السياحة على تنفيذ الإجراءات التي تعطي الأولوية للسلامة وطمأنة السياح فيما يتعلق بفعالية إجراءات التشغيل الموحدة المعمول بها (Naden, 2021).

على المستوى الإقليمي، تعمل المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن النظافة والسلامة للمهنيين والمجتمعات السياحية على "توحيد وتكييف ومواءمة مختلف المعايير الدولية والوطنية والممارسات الفضلى والمبادئ التوجيهية القائمة وكذلك بروتوكولات الصحة والسلامة الوطنية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لتعكس المعايير الإقليمية المشتركة" (Australian Aid, 2021).

وبالإضافة إلى الأنظمة والمبادئ التوجيهية العالمية والإقليمية، استحدثت عدة بلدان في منظمة التعاون الإسلامي أيضاً لوائحها الوطنية الخاصة لقطاع السياحة. ففي تركيا، على سبيل المثال، يحدد «برنامج إصدار الشهادات السياحية الآمنة» مبادئ توجيهية محددة لضمان صحة وسلامة الركاب وموظفي قطاع السياحة، والتدابير التي يجب اتخاذها في المرافق السياحية، والتدابير التي يجب اتخاذها في مركبات النقل (TGA, 2020). وتشمل الأمثلة المماثلة للوائح الصحة والسلامة للسفر والسياحة الوطنية شهادة أبو ظبي «Go Safe» وشهادة ماليزيا «Clean & Safe Malaysia» وحملة «Safe Travels Guaranteed» في أوزبكستان.



وفي أذربيجان، قدم برنامج شاهمان، الذي يتم تشغيله بالاشتراك مع شركة تدقيق دولية خاصة مسؤولة عن تدقيق واعتماد أصحاب المصلحة في مجال السياحة، معايير الصحة والنظافة والسلامة على مستوى البلاد، وحتى أبريل 2021، تم إجراء ما يقرب من 12000 جلسة رصد لمؤسسات السياحة (Azerbaijan Tourism Board & Skift, 2021). وبالمثل، تعتبر «البروتوكولات الوقائية لمرافق الإقامة السياحية» في المملكة العربية السعودية، و «برنامج إصدار الشهادات السياحية الآمنة» في تركيا، و «دليل تشغيل قطاع السياحة في ظل كوفيد-19» في فلسطين، و «برنامج قطر التنظيف» في قطر كلها مبادرات تضع قائمة واسعة من البروتوكولات والتدابير التي يتعين على المؤسسات السياحية اتخاذها من أجل احتواء كوفيد-19 وضمان سلامة سياحة آمنة.

في الآونة الأخيرة، وضعت وزارة السياحة والفنون والثقافة (MOTAC) في ماليزيا، بالتشاور مع المؤسسات العاملة ب الصناعة، خطة لإنعاش السياحة (TRP) كجزء من السياسة السياحية الوطنية 2020-2030. ومن بين قائمة الأهداف، تركز الخطة على تنشيط السياحة المحلية من خلال تقديم حزم سفر جذابة على البيئة الرقمية؛ وتقديم الحوافز عن طريق قسائم تخفيض والقسائم الإلكترونية وإرجاع مبالغ نقدية للسياح؛ والترويج للوجهات السياحية الريفية التي تعرف انخفاضاً في عدد الزيارات؛ وتشجيع استخدام التكنولوجيا في السياحة غير التلامسية؛ وتخفيف اللوائح لضمان انتعاش صناعة السياحة من خلال تبسيط قيمة رسوم الترخيص أو التنازل عنها، وتخفيف الرسوم على منظمي الرحلات والمرشدين السياحيين المرخصين، والتنازل عن الرسوم المفروضة على امتحان تراخيص السياحة، وتخفيف متطلبات الترخيص لبعض منظمي الرحلات (MOTAC, 2021). وتهدف خطة إنعاش السياحة أيضاً إلى استعادة الثقة في قطاع السياحة في ماليزيا من خلال إعطاء الأولوية لتدابير الصحة العامة مثل معايير النظافة وبروتوكولات الصحة والسلامة والامتثال لإجراءات التشغيل القياسية (MOTAC, 2021).

في الواقع، لجأت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى الموارد الرقمية لدعم قطاع السياحة بطائفة واسعة من الأساليب أثناء الجائحة. فقد اعتمدت أذربيجان، على سبيل المثال، استراتيجية تركز على تطوير سبل ومنتجات سياحية جديدة (مثل أذربيجان 101) لتثقيف المسافرين وتدريبهم وعرض المواقع السياحية الطبيعية في أذربيجان. كما أنشأ مجلس السياحة في أذربيجان أيضاً «مركز التدريب السياحي وإصدار الشهادات» لبناء مهارات وقدرات عمال قطاع السياحة التي تعتبر حيوية للحفاظ على إدارة الأعمال وحماية الوظائف وإعداد متخصصين سياحيين مؤهلين (Azerbaijan Tourism Board & Skift, 2021).

ولقد كانت عواقب جائحة كوفيد-19 اقتصادية في الغالب. فمع إغلاق الحدود، وتعطيل سلسلة التوريد وتقديم الخدمات، وعمليات الإغلاق الواسعة النطاق، طالت الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة بشكل حاد قطاع السياحة. ومن أجل التخفيف من هذه الآثار، استحدثت بلدان منظمة التعاون الإسلامي ونفذت مجموعة متنوعة من حزم الحوافز الاقتصادية لأصحاب المصلحة في مجال السياحة. على سبيل المثال، في ذروة الجائحة، قدمت وزارة السياحة والفنون والثقافة (MOTAC) في ماليزيا الدعم الاقتصادي لشركات السياحة في إطار حزم التحفيز PEMULIH و PEMERKASA و PEMERKASA Plus، والتي تضمنت: '1' تخفيضات فاتورة الكهرباء بالنسبة للفنادق والمنترهات الترفيهية ومراكز المؤتمرات ومراكز التسوق ومنظمي



الرحلات السياحية، '2' مساعدة نقدية لمرة واحدة قدرها 3 000 رينغيت ماليزي لـ 5 335 وكالة سياحية، و 500 رينغيت ماليزي لـ 5 877 مرشدا سياحيا، و 1 000 رينغيت ماليزي لـ 1 063 مرشدا سياحيا، و 600 رينغيت ماليزي لـ 2 861 مشغلا للإقامة المنزلية مسجلين لدى الوزارة، و '3' أقساط ضريبة الدخل الشهرية المؤجلة لشركات السياحة والإعفاء من دفع ضريبة السياحة وضريبة الخدمات حتى 31 ديسمبر 2021 (MOTAC, 2021).

وفي نفس الاتجاه، أعفت فلسطين عن رسوم الترخيص للمؤسسات السياحية لعام 2020 وأعدت 50% من مستحقات ضريبة القيمة المضافة لجميع المؤسسات السياحية. ويمكن أيضا ملاحظة أمثلة مماثلة في أوزبكستان وتركيا والأردن وأوزبكستان والأردن وإندونيسيا والبحرين وبوركينا فاسو وغينيا وكازاخستان ومصر، تشمل التدابير الضريبية مثل الإعفاءات أو التأجيلات الضريبية، والإعانات، وتأجيل المدفوعات عن الخدمات أو التنازل عنها، وتغطية مساهمات الضمان الاجتماعي للعاملين في الصناعة، وتوفير خطوط إقراض بدون فائدة أو فائدة منخفضة لمؤسسات الدعم (SESRIC, 2020a). وفي مصر، مدد البنك المركزي خطوط الائتمان للمؤسسات السياحية، وأجازت الحكومة إعادة فتح الفنادق للسياح المحليين بنسبة 50% في وقت مبكر من مايو 2020 - نظرا لامثالها لبروتوكولات النظافة والسلامة بما في ذلك إجراء اختبارات للعمال، وتركيب معدات التطهير، وتعيين مساحة مخصصة لتلبية متطلبات الحجر الصحي، وتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي (Reuters, 2020).

وكجزء من الدعم الاقتصادي المقدم للمؤسسات السياحية، استحدثت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا سياسات لتأمين فرص العمل لموظفي قطاع السياحة وحماية العمال الضعفاء من خلال تقديم مجموعة من الحوافز لخلق فرص العمل والتقليص من إمكانية فقدان الوظائف إلى أدنى حد ممكن. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، تضمنت حزمة التحفيز الحكومية (المطبقة أيضا على قطاع السياحة) خطة دعم الأجور لما يصل إلى 500 عامل لكل رب عمل بقيمة 600 رينغيت ماليزي لكل عامل لمدة 4 أشهر (MOTAC, 2021). وبالمثل، في المملكة العربية السعودية، حصل عمال القطاع الخاص المتضررون من الجائحة على 60% من رواتبهم وتم استحداث حزمة شبكات الأمان الاجتماعي بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي لدعم العمالة.

وفي ألبانيا، قدمت حزمة تحفيز تم تبنيها في أبريل 2020 تحويلا لمرة واحدة بقيمة 40.000 ليك ألباني لموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وموظفي الشركات الكبيرة الذين تم إنهاء خدمتهم بسبب الجائحة، والموظفين في قطاع السياحة. وبالمثل، استحدثت لجنة العمل من أجل إنعاش السياحة (TRAC) والمجلس الوطني لتنسيق السياحة (NTCB) في باكستان برامج تدريب خاصة للمرشدين السياحيين والسائقين والمترجمين الفوريين وما إلى ذلك لرفع مهاراتهم وقدراتهم والسماح لهم بكسب دخل أثناء الجائحة. كما نظما أيضا برامج تدريبية على الإنترنت وحلقات دراسية شبكية للتوعية لصالح منظمي الرحلات السياحية والفنادق وعمال المطاعم بشأن تطبيق بروتوكولات النظافة وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بكوفيد-19، ونظما حلقات دراسية وتدريبية للتوعية بشأن كيفية إدماج مبادئ السياحة المستدامة والضيافة (NTCB, n.d).



وبعد مرور عامين، أعادت جائحة كوفيد-19 صياغة تعريف كلمة «طبيعي» لكل من السياح والمؤسسات السياحية والقوى العاملة في قطاع السياحة. ففي قطاع السياحة، يستلزم التكيف مع «الوضع الطبيعي الجديد» استئناف الأنشطة السياحية التي يمكن أن تساعد شركات قطاع السياحة في توليد الإيرادات وتعويضها، وعمال السياحة في كسبهم دخلا، واستعادة مناخ الثقة بين السياح. وتركز السياسات في هذه المرحلة من الجائحة، وفي المستقبل القريب، على تشجيع انتعاش السياحة وهناك بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي اتخذت خطوات في هذا الاتجاه. وتقدم أوزبكستان، على سبيل المثال، إعانات إضافية تبلغ 15 دولارا أمريكيا لمنظمي الرحلات وكلاء السفر لجلب السياح الأجانب. وفي تركيا، تم إدراج العاملين في قطاع السياحة في قائمة الأولويات الوطنية لتلقي اللقاح حتى يتمكنوا من البدء في تقديم الخدمات للزوار في أقرب الأوقات. كما أبرمت شركات الطيران في بلدان المنظمة، مثل الاتحاد والإماراتية، اتفاقيات مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي لتخفيف القيود المفروضة على السفر، بما في ذلك إزالة إجراءات الحجر الصحي عند الوصول، وأدرجت استخدام "تطبيق جواز سفر إياتا" الذي يعتبر جوازا رقميا للسفر في ظل كوفيد-19.

وفي الواقع، برزت «سياحة اللقاحات» باعتبارها إحدى أحدث الطرق التي تحاولها البلدان تعزيز قطاعها السياحية أثناء الجائحة. وعلى سبيل المثال، كانت الإمارات العربية المتحدة، من خلال موقعها الرسمي "زوروا دبي"، من أوائل الدول التي أعلنت عن حزم سياحية تتضمن خيارات التلقيح أثناء الإقامة بأراضيها (Sengel, 2021). وبالمثل، نفذت جزر المالديف استراتيجية ٧3 التي تشجع السياح على الاستمتاع بـ«الزيارة» و«التلقيح» و«الإجازة» في جزر المالديف. بحيث يسمح إدراج عنصر التلقيح في الاستراتيجية للسياح بالسفر إلى جزر المالديف دون قيود مسبقة على اللقاح وتلقي لقاح كوفيد-19 أثناء إقامتهم فيها.

وهناك أيضا أمثلة ناجحة لكيفية مساعدة «فقااعات السفر» للبلدان في فتح حدودها للسياح دون فرض تدابير صارمة للحجر الصحي. فقد أعادت ماليزيا وسنغافورة، على سبيل المثال، فتح حدودهما بموجب إحدى هذه الاتفاقيات المسماة «المسار الأخضر المتبادل» و«اتفاقية التنقل الدوري». كما أن بروناي دار السلام مع سنغافورة؛ الإمارات العربية المتحدة مع جزر المالديف وإيطاليا والبحرين واليونان وسيشيل وصربيا؛ وقطر مع جزر المالديف؛ وإندونيسيا مع سنغافورة تتوفر على «فقااعات سفر» مماثلة سارية المفعول (Wego, 2022; Muthia, 2022).

وفي حين اتخذت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تدابير لتسهيل السفر الدولي، ركزت دول أخرى على تعزيز السياحة المحلية للتعافي من الجائحة. فعلى سبيل المثال، أطلقت ماليزيا برنامج "Cuti-Cuti Malaysia" (عطلات في ماليزيا)، وقدمت أوغندا حملة "Take on the Pearl" (خذ اللؤلؤة)، وأطلقت أذربيجان حملة "MacƏra Yaxındadır" (المغامرة قريبة)، وقدم الأردن دعما ماليا قدره 6.5 مليون دينار أردني لقطاع السياحة المحلية. وفي نيجيريا، أطلقت المؤسسة الوطنية لتنمية السياحة (NTDC) حملة "Tour Nigeria" (جولة بنيجيريا) للدفع بعجلة السياحة المحلية، وتسويق السياحة، وخلق فرص للعمل (Premium Times, 2021).



وثمة تطور آخر ملحوظ في مجال السياسة العامة حدث في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتمثل في تعزيز قطاعات السياحة المتخصصة. على سبيل المثال، في آسيا الوسطى، اجتمعت مجالس السياحة في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان للترويج للسياحة المحلية النشطة أو المبنية على المغامرة بمساعدة رابطة تجارة رحلات المغامرة (ATTA) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وفي إطار هذه المبادرة، ستركز دول منظمة التعاون الإسلامي الخمس على السياحة النشطة المسؤولة، وحضور ثلاث حلقات دراسية عبر الإنترنت للتدريب على استراتيجية التعافي من كوفيد-19، وتطوير إرشادات السياحة الآمنة لرحلات المغامرة ومراجعتها وتنفيذها، والنظر في العروض الجديدة للعائلات والمجموعات الصغيرة والبرامج المبنية على الإرشاد الذاتي (Kelly and Nikolova, 2020). وبالمثل، اجتمعت منظمة العمل الدولية في إندونيسيا مع المؤسسة الإندونيسية للسياحة الإيكولوجية والأمم المتحدة لتشجيع «السياحة الإيكولوجية» المحلية في منطقتي نوسا تنغارا الغربية ونوسا تنغارا الشرقية كجزء من برنامج مشترك بشأن صندوق استثماري متعدد الشركاء للاستجابة والتعافي في إطار كوفيد-19. ومن خلال دورة تدريبية على تنمية السياحة لمدة خمسة أيام، تم تعليم المقيمين في منطقتي نوسا تنغارا الغربية ونوسا تنغارا الشرقية الذين كانوا يعتمدون على السياحة في سبل عيشهم حول تحسين جودة المنتجات السياحية، والتكيف مع الأسواق المتغيرة من خلال تصميم حزم الجولات الافتراضية، والاستفادة من الرقمنة، وإدارة مناطق الجذب السياحي بشكل مستدام (ILO, 2022).

2.4 توقعات الانتعاش في أنشطة السياحة الدولية

اعتباراً من مارس 2022، وبعد عامين كاملين من إعلان منظمة الصحة العالمية عن كوفيد-19 باعتباره جائحة عالمية، فقد تعذر إيقاف تفشي الجائحة بشكل تام، كما أدت المتغيرات الجديدة من الفيروس مثل دلتا ودلتا+ وأوميكرون إلى تلاشي توقعات التعافي السريع في عام 2021 وأوائل عام 2022.

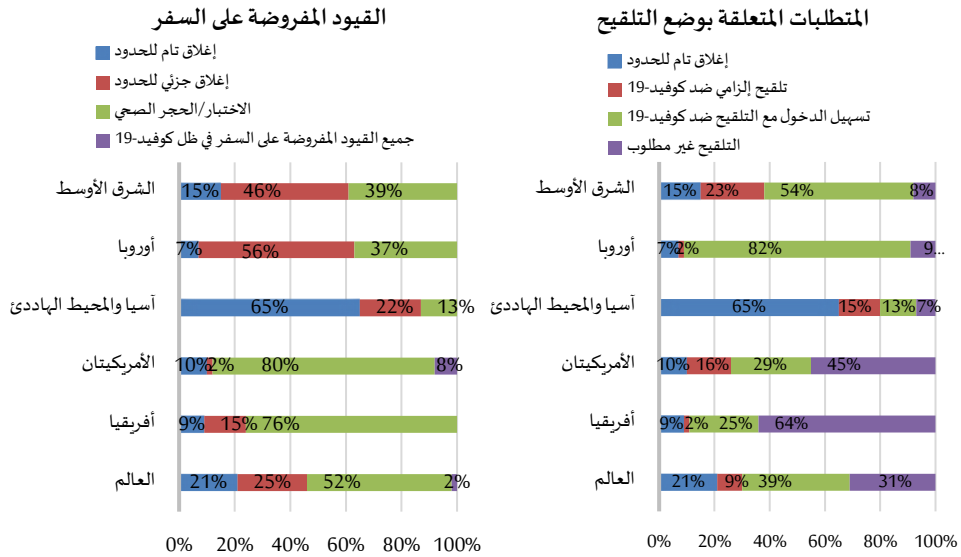
وعلى الرغم من أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بدأت تدريجياً في إزالة القيود المفروضة على السفر وتخفيف العوائق الأخرى القائمة أمام السياحة الدولية (مثل بطاقات التلقيح الإلزامية، واختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR)، وما إلى ذلك)، لا تزال هذه التدابير قائمة بدرجات متفاوتة في 98% من جميع الوجهات. ووفقاً للتقرير الحادي عشر لمنظمة السياحة العالمية بشأن القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 الصادر في 1 نوفمبر 2021، لا يزال الإغلاق الكامل للحدود قائماً في 21% من جميع الوجهات في جميع أنحاء العالم. بحيث تسجل الوجهات الواقعة في آسيا والمحيط الهادئ (65%) والشرق الأوسط (15%) انتشار أعلى نسبياً لهذا التدبير. أما الإغلاق الجزئي للحدود، فهو متاح في 25% من جميع الوجهات. وتختار الوجهات الواقعة في أوروبا (56%) والشرق الأوسط (46%) في الغالب تنفيذ خيار الاحتواء هذا بالنسبة للمسافرين الدوليين. وفي جميع أنحاء العالم، لا يزال لدى حوالي 52% من الوجهات بعض المتطلبات المتعلقة «بالاختبار/الحجر الصحي» فيما يخص المسافرين الدوليين التي تثني العديد من السياح عن زيارتها. وقد تم تنفيذ هذا الإجراء بشكل كبير من قبل الوجهات في الأمريكتين (80%) وأفريقيا (76%) حيث يشهد إطلاق



التلقيح وتيرة أبطأ نسبياً. وحتى 1 نوفمبر 2021، رفعت 2% فقط من الوجهات جميع القيود المفروضة على السفر في ظل كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم (الشكل 1.4، يسار).

وعندما يتعلق الأمر بالمتطلبات المحددة المتعلقة بوضع التلقيح، فإن 31% من الوجهات في جميع أنحاء العالم لا تطلب «بطاقة/شهادة تلقيح» من الزوار الدوليين. ومع ذلك، فإن 9% من الوجهات جعلتها إلزامية لجميع الزوار. وتتبع حوالي 39% من الوجهات إجراء معتدلاً يسهل دخول الزوار الملقحون دون طلب نتيجة اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) مثلاً أو فرض الحجر الصحي عند الوصول. وعلى المستوى الإقليمي، فإن غالبية الوجهات الواقعة في أوروبا (82%) والشرق الأوسط (54%) تتوفر على مخطط «الدخول الميسر مع التلقيح ضد كوفيد-19» (الشكل 1.4، يمين). ولا تزال الوجهات الواقعة في آسيا والمحيط الهادئ تتبنى الإجراءات الأكثر صرامة، حيث أغلقت 65% منها حدودها بالكامل. وحوالي 64% من الوجهات الواقعة في أفريقيا لا تطلب أي تلقيح ضد كوفيد-19 للدخول، وهو أعلى رقم بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وإن «التلقيح الإلزامي ضد كوفيد-19» مطلوب في الغالب في وجهات تقع في الشرق الأوسط (23%) والأمريكيتين (16%) وآسيا والمحيط الهادئ (15%) مع العلم أن المتوسط العالمي يبلغ 9% فقط.

الشكل 1.4: التقسيم الإقليمي للقيود المفروضة على السفر والمتطلبات المتعلقة بوضع التلقيح (الحصة % من جميع الوجهات)



المصدر: منظمة السياحة العالمية حتى 1 نوفمبر 2021، التقرير الحادي عشر حول القيود المفروضة بسبب كوفيد-19

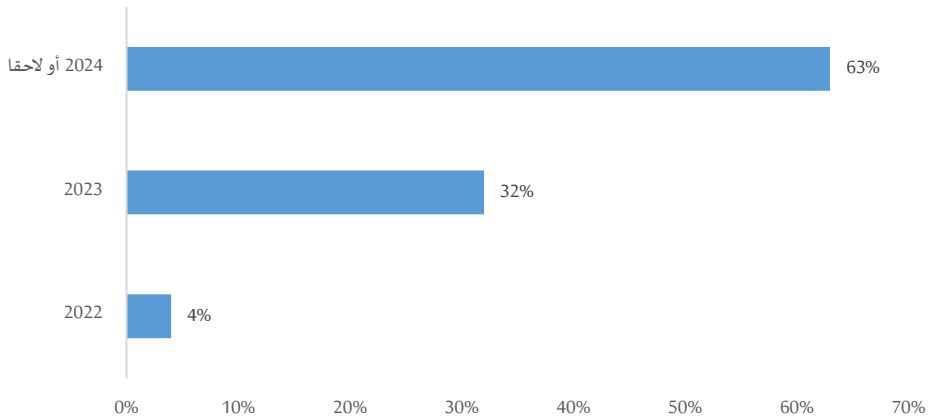
وعلى الرغم من جميع القيود الحالية المفروضة على السفر والسياحة حتى عام 2022، يرى معظم المتخصصين في السياحة (61%) آفاقاً أفضل لعام 2022 بالمقارنة مع عام 2021 وفقاً لفريق خبراء منظمة السياحة العالمية (2022). وعلى وجه الخصوص، تعتبر خطوات توسيع نطاق عملية التلقيح، ورفع القيود



المفروضة على السفر بشكل كبير، وإضفاء المزيد من التنسيق وتقديم المعلومات الواضحة حول بروتوكولات السفر، من العوامل الرئيسية التي تحسن توقعات الخبراء للانتعاش الفعال للسياحة الدولية خلال عام 2022.

وبشكل أكثر تحديداً، يتوقع الآن 63% من الخبراء عودة عدد الوافدين الدوليين إلى مستويات 2019 عام 2024 أو في وقت لاحق نظراً للقيود والتدابير القائمة الواسعة النطاق التي تم وضعها لاحتواء انتشار الفيروس (الشكل 2.4). ويتوقع حوالي 32% منهم إمكانية تحقيق ذلك بحلول عام 2023. فيما يتوقع 4% فقط منهم إمكانية تحقيق الانتعاش بحلول نهاية عام 2022.

الشكل 2.4: السنة المتوقعة للعودة إلى مستويات 2019 ما قبل الجائحة في السياحة (% من الجهات المجيبة)



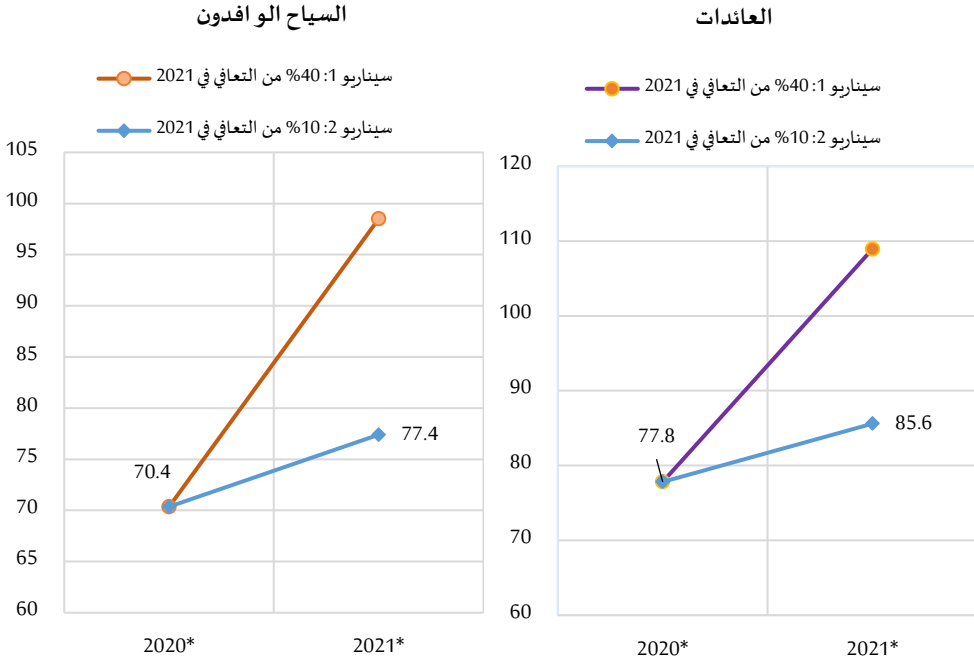
المصدر: منظمة السياحة العالمية، مقياس السياحة العالمية، يناير 2022 بناء على فريق خبراء السياحة التابع لمنظمة السياحة العالمية.

وفي ظل هذه الظروف، أصدرت منظمة السياحة العالمية (2021) سيناريوهين لعام 2021 من حيث عدد السياح الوافدين وإيرادات السياحة. قدر كلا السيناريوهين بعض التعافي في عام 2021 ولكن بوتيرة متفاوتة (40% مقابل 10%). وباستخدام هذين السيناريوهين لمنظمة السياحة العالمية، يعرض الشكل 3.4 توقعات بخصوص بلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2021. فمن المتوقع أن يشهد عدد الوافدين من السياح الدوليين في مجموعة المنظمة، زيادة في عام 2021 بالمقارنة مع 2020 وكان المتوقع أن يتراوح بين 77.4 مليون و 98.5 مليون. وسيترجم هذا إلى عائدات من السياحة الدولية تتراوح بين 85.6 مليار دولار أمريكي و 108.9 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من تسجيل توقعات أفضل لعام 2021 بالمقارنة مع 2020، فإن هذه الأرقام بعيدة جداً عن قيمها المسجلة في عام 2019، مما يعني أن التعافي الكامل والوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة سيستغرق بضع سنوات⁴.

⁴ لم تصدر منظمة السياحة العالمية بعد إحصاءات السياحة الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2020 و 2021 و 2022 بسبب الجائحة.



الشكل 3.4: آفاق السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: السياح الدوليون الوافدون (بالملايين، يسار) و عائدات السياحة الدولية (بمليارات الدولارات، يمين)، 2021.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات باروميتر منظمة السياحة العالمية مايو 2021 التي تغطي 45 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي. *أرقام متوقعة.

بدأ عام 2022 بتوقعات عالية في قطاع السياحة. ومع ذلك، أدى الارتفاع المفاجئ في حالات كوفيد-19 وظهور متغير أوميكرون إلى تعطيل مسار التعافي وخفض مستوى الثقة خلال أوائل عام 2022 حيث بدأت بعض البلدان في إعادة فرض حظر السفر والقيود على أسواق معينة. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية إطلاق التلقيح متفاوتة والعديد من البلدان تواصل فرضها لبعض الإجراءات التقييدية مثل «إغلاق الحدود» كما نوقش أعلاه. على سبيل المثال، وفقا للبيانات المستمدة من اتحاد النقل الجوي الدولي، وحتى يناير 2022، لا يزال السفر الجوي عند نصف المستويات المسجلة في عام ما قبل الجائحة 2019. وتُظهر البيانات المستمدة من فورورد كايز انخفاضا بنسبة 50% في حجوزات الرحلات الجوية الدولية بين 1 يناير و 12 مارس 2022 (مقابل 2019) لأي سفر مستقبلي خاصة بسبب ظهور متغير أوميكرون وتآكل الثقة في السفر الدولي (UNWTO, 2022b). وبغية إعادة بناء الثقة في هذا القطاع، شرع أصحاب المصلحة في مجال السياحة في اتخاذ طائفة واسعة من التدابير (راجع الإطار 2.4).



الإطار 2.4: جائحة كوفيد-19 وحالة الثقة في السفر والسياحة

يتطلب قطاعي السفر والسياحة وجود حالة من الثقة، بحيث يؤثر انعدامها أو انخفاض مستوياتها على قرارات الأفراد فيما يتعلق بهذين القطاعين باختيارهم تأجيلها والبقاء في مكان إقامتهم المعتاد. فقد قوضت جائحة كوفيد-19 الثقة في السفر والسياحة (Pangestu, 2021; Soni, 2020)، ومع عودة البلدان إلى «الوضع الطبيعي الجديد»، أصبحت عملية بناء الثقة في السفر والسياحة عاملاً رئيسياً من شأنه أن يدفع بعجلة الانتعاش في هذا القطاع. وفي جميع أنحاء العالم، اجتمع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لتحديد العوامل الحيوية التي يمكن أن تساعد في إعادة بناء ثقة المستهلك في السفر والسياحة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- ✓ تنفيذ بروتوكولات متينة تعنى بالصحة والنظافة والصرف الصحي والسلامة.
- ✓ إذكاء الوعي لدى المستهلكين بخطط وسياسات الحكومات في مجال التأهب الشامل للأزمات وإدارتها.
- ✓ تشجيع حملات التواصل ليس فقط للمستهلكين ولكن أيضاً للقوى العاملة والمستثمرين وأصحاب المصلحة والشركاء في المجال.
- ✓ استخدام المصادر المفتوحة عبر الإنترنت لضمان وصول المستهلكين إلى المعلومات.
- ✓ تبني الابتكار والرقمنة في قطاع السفر والسياحة لتمكين الحصول على «وضع طبيعي جديد».

وفي عام 2022، تتوقع منظمة السياحة العالمية (2022a) تسجيل نمو بنسبة 30% حتى 78% في عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم اعتماداً على عوامل مختلفة. ومع ذلك، تشير هذه السيناريوهات إلى أن إجمالي عدد السياح الدوليين الوافدين في نهاية العام سيظل أقل بنسبة 50% حتى 63% من مستويات ما قبل الجائحة المسجلة عام 2019. وتماشياً مع تقديرات منظمة السياحة العالمية، ستشهد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، زيادة تتراوح بين 30% حتى 78% في عدد السياح الدوليين الوافدين عام 2022. ولكن هذه السيناريوهات يجري وضعها في ظل افتراضات معينة؛ حيث أي تطور جديد بخصوص الجائحة وصدمة إضافية من شأنه أن يغير النتائج.

وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية، فإن الاختلالات القائمة في الاقتصاد الكلي العالمي والناجمة مثلاً عن الارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة، وزيادة التضخم، والارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة، وارتفاع حجم الديون، واستمرار الاضطراب في سلاسل التوريد، أن يضع ضغوط إضافية على عملية الانتعاش الفعالة للسياحة الدولية في عام 2022، ومن المتوقع أن تتواصل مثل هذه البيئة الاقتصادية غير المواتية حتى في 2023 (IMF, 2022).



وعلى وجه الخصوص، ظهرت في الآونة الأخيرة أزمة بين روسيا وأوكرانيا بتاريخ 24 فبراير 2022 - بالاعلان عن بدء عملية عسكرية في أوكرانيا. وقد خلق هذا تحديا جديدا في سوق السياحة من شأنه أن يسبب في آثار مدمرة ليس فقط في أوروبا ولكن أيضا في مناطق أخرى من العالم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة حالات عدم اليقين، فضلا عن مختلف القيود المفروضة على السفر والعقوبات الاقتصادية التي تبنتها مجموعة من البلدان. ولهذه الغاية، من غير المرجح أن تستمر توقعات منظمة السياحة العالمية في يناير 2022 بحلول نهاية العام. ومن المؤكد أنه بينما تسعى سوق السياحة العالمية جاهدة من أجل التعافي من الجائحة، فإن الأثر النهائي لهذه الأزمة الناشئة يتوقف على عدد من العوامل مثل مدة العمليات العسكرية في أوكرانيا وحجم وفعالية مختلف تدابير الاستجابة للوضع والتي وضعها عدد من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية (راجع الإطار 3.4).

3.4 الاتجاهات الناشئة الرئيسية في قطاع السياحة

على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد جلبت عددا من التحديات لقطاع السياحة، إلا أنه يمكن التخفيف من هذه التحديات ببعض التدخلات والسياسات الداعمة. وبالخصوص، تعتبر بعض الاتجاهات الرئيسية السائدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات قابلية لتسهيل الانتعاش في قطاع السياحة ومساعدة القطاع على العودة إلى مسار نموه الإيجابي الذي شهده قبل تفشي الجائحة. ومن بين هذه الاتجاهات الموجزة في الشكل 4.4، سيكون لتأثير الشباب (جيل الألفية) وقعا كبيرا جدا لأن بلدان المنظمة تشكل موطننا لأكثر من 338 مليون شاب في سن 15-24. وبهذا، تستضيف 28% من إجمالي الشباب في العالم، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 30.7% بحلول عام 2030 (SESRIC, 2020c). وستلعب هذه الفرصة الديموغرافية إلى جانب أنماط الإنفاق المرتفعة لهؤلاء الشباب وخاصة من خلال المنصات الرقمية دورا رئيسيا في تنمية قطاع السياحة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ويتأثر عدد متزايد من المسلمين بوسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين الذين يعيشون في كل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء فيها. كما أن هناك اهتمام متزايد بمفهوم الحلال في البلدان المتقدمة يعود أساسا للاعتبارات المتعلقة بالشواغل الأخلاقية و/أو المعنوية. ولخدمة هذا السوق المتخصص، لم تبدأ مجموعة من العلامات التجارية العالمية في تقديم منتجات أو خدمات حلال فحسب، بل بدأت أيضا في استخدام مثل هذه الأدوات عبر الإنترنت أو بالاستعانة بالمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي في حملاتهم الترويجية للوصول إلى المزيد من الأشخاص. ومن المتوقع أن يلعب تطوير تكنولوجيات جديدة والابتكار والرقمنة دورا مهما من خلال، في جملة أمور، تقليل تكلفة الوقت والطاقة للحصول على شهادة الحلال والمراقبة وتحويل الأموال (SESRIC, 2022).



الإطار 3.4: آثار الأزمة الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة

من الواضح أن قطاع السياحة في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي سيتأثر إلى حد كبير جدا بالأزمة المستمرة أحداثها بين روسيا وأوكرانيا. وذلك لأن بعض بلدان المنظمة تُدر عائدات سياحية كبيرة من خلال البلدين. ففي عام 2021، استضافت تركيا 30 مليون سائح دولي، 2.06 مليون منهم من أوكرانيا و 4.7 مليون من روسيا (Shenoy, 2022). وفي المجموع، شكل المسافرون من البلدين 22.5% من إجمالي الوافدين المسجل عام 2021 في سوق السياحة التركية. كما استضافت بعض بلدان المنظمة الأخرى عددا كبيرا من السياح الروس عام 2021 مثل كازاخستان (1.06 مليون) والإمارات (773 ألفا) وأذربيجان (665 ألفا) (Karadima, 2022). وبالنسبة للسياح الدوليين القادمين من بلدان منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في آسيا الوسطى، كانت روسيا من بين الوجهات الرائدة عامي 2019 و 2020. ففي عام 2019، استضافت روسيا 3,5 مليون زائر من كازاخستان، و 911 ألف زائر من أذربيجان، و 324 ألف زائر من أوزبكستان، و 331 ألف زائر من طاجيكستان.

وبناء على الأرقام التفصيلية الصادرة عن دائرة الإحصاء الحكومية في أوكرانيا، بلغ إجمالي الأوكرانيين الذين سافروا إلى الخارج عام 2017 26.4 مليون. وكانت تركيا (1.2 مليون زائر) ومصر (733 ألف زائر) والإمارات العربية المتحدة (166 ألف زائر) وكازاخستان (39 ألف زائر) أكثر أربع وجهات مفضلة لدى الأوكرانيين في منظمة التعاون الإسلامي عام 2017. وفي عام 2019، استضافت أوكرانيا عددا كبيرا من السياح من عدد قليل من بلدان المنظمة بما في ذلك تركيا (267 ألفا) وأذربيجان (91 ألفا) وكازاخستان (42 ألفا) وأوزبكستان (28 ألفا) ومصر (14 ألفا)، مما يشكل حوالي 3.3% من جميع السياح الوافدين إلى البلاد، بناء على البيانات المستمدة من منظمة السياحة العالمية.

وفي ظل هذه الصورة، قد تؤثر الأزمة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا سلبا على بعض الوجهات السياحية الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة بسبب الانخفاض الكبير المحتمل في عدد السياح القادمين من روسيا وأوكرانيا عام 2022. وإذا طال أمد الأزمة المستمرة وشملت المزيد من البلدان، فقد تشهد «الثقة في السفر الدولي» أيضا انخفاضا حادا في الربع الثاني من عام 2022. وإلى جانب القيود المتواصلة المتعلقة بكوفيد-19، ستكون آثار الأزمة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا أكثر أهمية في بعض مناطق العالم وفي عدد من بلدان المنظمة. وإذا انتهت الأزمة بسلام في وقت قصير وبدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تخفيف بعض العقوبات المفروضة على روسيا، فمن المرجح أن تظل آثار الأزمة عند مستويات متواضعة نسبيا.

وخلال الجائحة، قام العديد من الأشخاص، بمن فيهم المستهلكون المهتمون بالحلال، بتأجيل قراراتهم فيما يتعلق مثلا بشراء السيارات أو زيارة بلد آخر. ومع تخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة، من المرجح أن يبدأ المستهلكون في زيادة الإنفاق من أجل استئناف حياتهم الطبيعية وتحقيق أحلامهم. ولهذا الغاية، فإن آفاق النمو في سوق السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتميز بالتفاؤل لعامي 2022 و 2023.



الشكل 4.4: الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



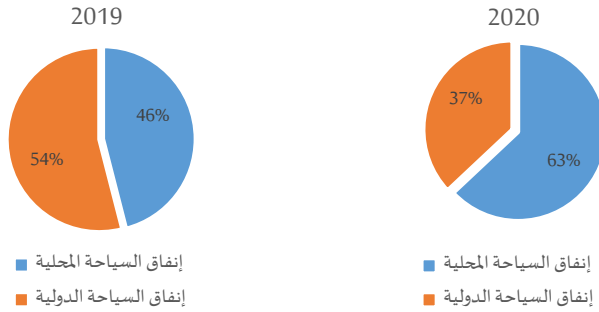
المصدر: تحليل موظفي سيسرك

خلال فترة الجائحة، وفي ظل القيود الدولية المفروضة على السفر، أولت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم اهتماماً خاصاً لأنشطة السياحة المحلية كطريقة بديلة للحفاظ على نشاط قطاع السياحة وإنعاشه (UNCTAD, 2021). وقد حذت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل أوغندا وماليزيا والأردن حذوها ونظمت عدة حملات لتعزيز السياحة الداخلية لدعم قطاع السياحة والنمو الاقتصادي بشكل عام.

وقد قفز متوسط حصة السياحة المحلية من إجمالي الإنفاق السياحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 46% المسجلة عام 2019 إلى 63% في 2020، بينما تراجع حصة السياحة الدولية من 54% إلى 37% (الشكل 5.4). ووفقاً لمجلس السفر والسياحة العالمي (2021a)، تعد السياحة المحلية والسفر إلى أماكن على مقربة من المنزل، فضلاً عن الأنشطة المنظمة في الهواء الطلق والمنتجات الطبيعية والسياحة الريفية من بين اتجاهات السفر الرئيسية التي ستظل من مكونات السياحة في عام 2022. وفي هذا الصدد، في إطار جهود التعافي التي تبذلها بلدان المنظمة، لا ينبغي الاستهانة بالدور الإيجابي والمساهمة المحتملة لأنشطة السياحة المحلية، كما يجب تطوير تدابير إضافية لإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة.



الشكل 4.5: الإنفاق السياحي المحلي مقابل الإنفاق السياحي الدولي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الحصبة المئوية في إجمالي الإنفاق السياحي)



المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)

الجدول 1.4: ملخص فرص وتحديات النمو للقطاعات السياحية الرئيسية، 2021-2022

التحديات	فرص النمو	القطاعات
قد يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على الوجهات الساحلية، وقد يفرض كوفيد-19 عمليات إغلاق على مستوى الوجهات.	سيكون دائما مطلوبا حتى عندما يكون محدودا.	الشمس والرمال
ستتقيد الفعاليات الكبيرة باللوائح والبروتوكولات و/أو عتبة الخطر المنخفضة بين الزوار.	قوية إذا اقتصر على التجمعات الصغيرة.	تجارب ثقافية ودينية ومجتمعية أصيلة
الزيادة السريعة في العروض بسبب الطلب في السوق، لكن ضعف تنفيذ المعايير قد يقلل من العروض.	ذات جذب قوي جدا للزوار إذا أمكن الحفاظ على البروتوكولات. رغبة قوية في خيارات تضمن الحفاظ على الصحة.	تحسين الذات، السفر التحويلي، السفر التعليمي، العافية
خطر تجاوز الطلب المفرط للوجهات الطبيعية.	استناد متين جدا على حجم الطلب في فترة ما قبل فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثناءها.	أنشطة الهواء الطلق الرائعة
قد يستدعي ضمان أعلى المعايير الممكنة في المتزهات أكثر من سنتين.	الطلب المكبوح للزوار، لكن البروتوكولات ستحد من السعة حتى عام 2022.	المتزهات الترفيهية
يتطلب استثمارات كبيرة لضمان منتج تنافسي. يصعب تحقيق العزلة والخصوصية على نطاق واسع.	نشط بالفعل خلال كوفيد-19 ومن المتوقع أن ينمو.	السفر الفاخر والحصري
ضمان ظروف آمنة وصحية للمجموعات. قد تكون الشركات أقل استعدادا للاستثمار بكثافة في السفر المرتبط بالاجتماعات والفعاليات التحفيزية والمؤتمرات والمعارض. من الصعب التغلب على مخاوف المندوبين بشأن الخلط بين الفرق السياحية الدولية الكبيرة.	على الرغم من الطلب المكبوح، فالتعافي غير مرجح لأن يضي بمستويات ما قبل كوفيد-19 مع استمرار أنماط العمل عن بُعد.	سفر رجال الأعمال والاجتماعات والفعاليات التحفيزية والمؤتمرات والمعارض (MICE)

المصدر: اعتمد من منظمة السياحة العالمية وبنك التنمية الآسيوي (2022)



بالإضافة إلى الاتجاهات الرئيسية الموجزة في الشكل 4.4، حددت منظمة السياحة العالمية وبنك التنمية الآسيوي (2022) مجموعة من الفرص والتحديات القائمة في القطاعات السياحية الرئيسية لفترة 2021-2022 (الجدول 1.4). ومن شأن هذه العوامل أن تؤثر أيضا على أداء القطاعات السياحية الرئيسية بدرجات متفاوتة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى آثار الجائحة، يمكن أن تشكل الظروف الجوية القاسية (بسبب تغير المناخ) تحديا أمام نمو سياحة الشمس والرمال، مما سيكون له آثار على وتيرة الانتعاش في هذا القطاع. وفي الواقع، قد يكون بروز السياحة المسؤولة من بين الاتجاهات الرئيسية التي يتعين اتباعها أثناء الانتعاش من الجائحة (راجع الإطار 4.4). ويمكن تقديم مثال آخر من قطاع التجارب الثقافية والدينية والمجتمعية الأصيلة التي ستواصل التجمعات بانتمائها بمجموعات صغيرة بسبب العادات التي ظهرت أثناء الجائحة. مع أن هناك طلب متزايد على الأنشطة السياحية في هذا القطاع بسبب الفعاليات المؤجلة منذ مارس 2020.

الإطار 4.4: جائحة كوفيد-19 والزيادة في السياحة المسؤولة

تشير السياحة المسؤولة إلى «توفير أماكن أفضل للناس للعيش فيها وأماكن أفضل للناس لزيارتها» وقد وضعتها شراكة السياحة المسؤولة والسياحة في ويسترن كيب في «إعلان كيب تاون بشأن السياحة المسؤولة» عام 2002 على هامش مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (Goodwin, 2014).

وفي حين أن الجائحة قد عرضت قطاع السياحة للخطر وكشفت عن هشاشة «تقاطع اقتصاديات السياحة والمجتمع والبيئة»، فقد أدت أيضا إلى زيادة الطلب على الانتعاش المستدام للقطاع (Schlagwein, 2021; One Planet, 2020). فأثناء الجائحة، صار المسافرون أكثر اطلاعا على الطريقة التي يمكن لخياراتهم فيما يتعلق بالسفر المساعدة من خلالها في «حماية الطبيعة والثقافات والتقاليد» (Preferred by Nature, 2021). ووفقا لدراسة أجراها أيشلبيرغر وآخرون (2021)، أظهر السياح منذ بداية الجائحة حساسية تجاه الاستدامة وتصرفوا بمسؤولية في اختيارهم لأسلوب السفر ونمط التعامل على الموقع في وجهتهم. ومع ذلك، لا يتصرف السياح بمسؤولية إلا عندما يضع المشغلون القواعد واللوائح التنظيمية، وينشرون المعلومات ذات الصلة على السياح، ويقدمون لهم فرصا لتجربة السياحة المسؤولة.

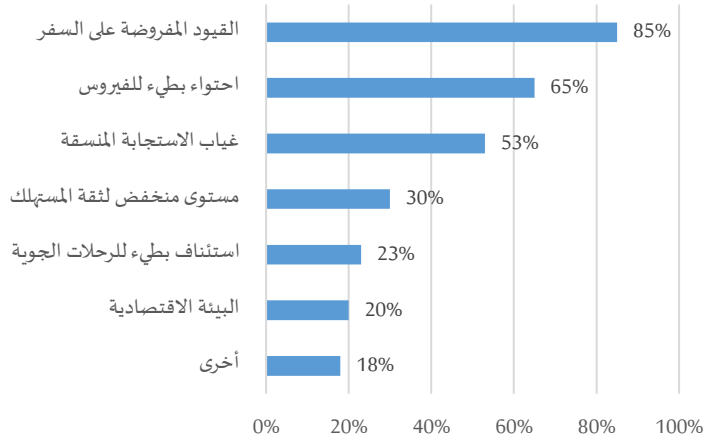
لذلك، من خلال معالجة القضايا الحالية مثل الأعباء القائمة على القدرة الاستيعابية للوجهات، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، وتأثير السياحة على تغير المناخ، يمكن لقطاع السياحة الانتعاش المسؤول من الجائحة وكذلك بناء القدرات لتحقيق التوازن بين احتياجات المسافرين والمشغلين والبيئة في المستقبل (One Planet, 2020).

بشكل عام، بدأ قطاع السياحة في الانتعاش بطريقة ما عام 2021 وشرعت بعض السبلات التي سببتها الجائحة في التضاؤل تدريجيا. ولكن عددا من العوامل تؤثر على وتيرة الانتعاش في قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم. ويوفر مسح منظمة السياحة العالمية (2021) معلومات مفصلة عن دور تلك العوامل. وعليه، أشار 85% من الخبراء الدوليين المجهين على المسح إلى أن القيود السائدة المفروضة على السفر هي العامل



الرئيسي الذي يعيق انتعاش قطاع السياحة (الشكل 6.4). وتعد الوتيرة البطيئة لاحتواء الفيروس العامل الثاني المهم الذي ذكره 65% من الخبراء المجيبين. وكان غياب الاستجابة المنسقة (53%) وانخفاض ثقة المستهلك (30%) من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على الانتعاش. وفي ظل هذه الصورة، توصى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بإيلاء المزيد من الاهتمام لتلك العوامل للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة خلال مرحلة التعافي. ومن شأن أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند وضع السياسات المتعلقة بالسياحة أن يمكن بلدان المنظمة من بناء مرونة أكبر وتسريع وتيرة النمو في هذا القطاع.

الشكل 6.4: العوامل التي تؤثر على إنعاش السياحة الدولية (% من الجهات المجيبة)



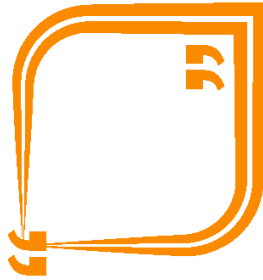
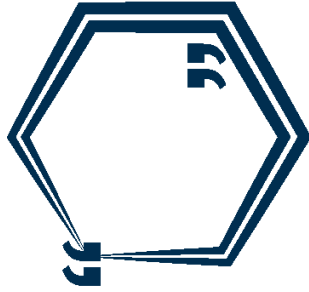
المصدر: منظمة السياحة العالمية، مقياس السياحة العالمية، مايو 2021 بناء على فريق خبراء السياحة التابع لمنظمة السياحة العالمية.



5. ملاحظات ختامية

والآثار المترتبة على





السياسات



تطور قطاع السياحة الدولية وأصبح مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي والتنمية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال العقد الأخير. ولكن جائحة كوفيد-19 بدأت تؤثر بشدة على السياحة الدولية في بلدان المنظمة منذ مارس 2020 ومن المرجح أن تستمر في التأثير على التوقعات في عام 2022 وما بعده. وأثارها الكمية على قطاع السياحة في بلدان المنظمة مدمرة (SESRIC, 2020a).

وباعتبارها أكبر أزمة في تاريخ قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية، نسفت الجائحة المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في مجالات مثل عدد الوافدين من السياح الدوليين وعائدات السياحة، وأنشطة السياحة البيئية، وخلق فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، مع تفشي الجائحة عام 2020، استضافت بلدان المنظمة، كمجموعة، 207.4 مليون سائح دولي أقل، مما أدى إلى خسارة محتملة بقيمة 155.5 مليار دولار أمريكي من حيث عائدات السياحة (عائدات النقد الأجنبي). ومع الروابط المباشرة وغير المباشرة للقطاع، أفضت الجائحة لتراجع كبير يقدر بقيمة 293 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي وخسارة 8.6 مليون وظيفة في بلدان المنظمة عام 2020 (الشكل 1.5). ومن حيث عائدات السياحة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد قُدرت خسارة 56.6 مليار دولار أمريكي بسبب تراجع قُدر بقيمة 89 مليون في عدد السياح الوافدين داخل المنظمة عام 2020.

الشكل 1.5: ملخص: آثار الجائحة على قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2020

سائح دولي و افد أقل	207.4 مليون	
أقل من عائدات السياحة الدولية	155.5 مليار دولار أمريكي	
وظيفة فقدت في قطاع السياحة	8.6 مليون	
أقل من الناتج المحلي الإجمالي أدت في قطاع السياحة (بالنظر إلى الروابط القائمة مع القطاعات الأخرى)	293 دولار مليار	

المصدر: تحليل موظفي سيسرك بناء على مجموعات البيانات الخاصة بكل من منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسفر والسياحة

لا تسمح لنا مجموعات البيانات المتاحة، حتى مارس 2022، بإجراء تحليل إقليمي/قطري دقيق وموثوق بشأن بلدان منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بأدائها السياحي خلال فترة 2020-2021. وعلى وجه الخصوص، لم يتم بعد تحديد الآثار السلبية للجائحة المسجلة عامي 2021 و 2022 في مجموعة المنظمة، حيث لا تزال



إحصاءات السياحة الرئيسية قيد الإعداد.⁵ ومع ذلك، تشير بعض مجموعات البيانات (المؤقتة) المتاحة إلى أن أداء القطاع لم يكن واعدًا للغاية مع ظهور متغيرات كوفيد-19 الجديدة وعدم استعادة الثقة العالمية في السفر والسياحة الدوليين بشكل كامل.

وبناءً على المعلومات المتاحة، من الواضح أن جميع المناطق الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي وبلدانها الأعضاء لم تتأثر بنفس القدر جراء تفشي الجائحة. وتوجد تباينات إقليمية ويختلف أداء كل دولة على حدة بالاعتماد أساساً على المستوى العام لتنمية قطاع السياحة، وكثافة تدابير الاحتواء ومدتها، فضلاً عن وجود حزم التحفيز والتعافي التي تعالج قطاع السياحة.

وسجلت الوجهات السياحية الرئيسية من مختلف المناطق الجغرافية مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا خسائر كبيرة على مستوى عائدات السياحة مثلاً خلال فترة 2020-2021. ولكن تلك البلدان الأعضاء في المنظمة تتوفر على ما يكفي من التنوع في اقتصاداتها وسبل بديلة لتوليد العملات الأجنبية بدلاً من السياحة، مثل تصدير المنتجات المصنعة أو الزراعية. وفي المقابل، يحد التنوع المحدود للصادرات والاعتماد الكبير على الأنشطة السياحية من هامش المناورة في بعض بلدان المنظمة مثل غامبيا وجزر المالديف وألبانيا، حيث تتجاوز حصة عائدات السياحة الدولية في إجمالي الصادرات 50% (SESRIC, 2020a). وليس من المستغرب أن تتأثر البلدان الأعضاء هذه إلى حد أعلى بسبب انخفاض كبير في أرباحها من النقد الأجنبي (Oguz et al., 2020).

وفي حين أن السياحة الدولية قد انتعشت تدريجياً في بعض وجهات منظمة التعاون الإسلامي خلال عامي 2021 و 2022، لا يزال السفر المحلي يساهم في انتعاش قطاع السياحة بشكل عام، لا سيما في عدد من الوجهات ذات الأسواق المحلية الكبيرة. ومع ذلك، لا يمكن لأنشطة السياحة المحلية والدولية أن تحل محل بعضها الآخر. وبالخصوص، لا ينبغي التقليل من أهمية السياحة الدولية لأنها تظل مصدراً موثقاً وهاماً لإيرادات النقد الأجنبي ولها صلات قوية بأكثر من 185 نشاطاً من الأنشطة المتعلقة بجانب العرض. ولذلك، ينبغي ألا تؤدي الجائحة إلى تحول نموذجي لصنع السياسات السياحية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتشير التوقعات إلى أنه من المنتظر أن تؤثر الجائحة على أنشطة السياحة الدولية في السنوات القليلة القادمة. كما أدى اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية في مارس 2022 إلى تلاشي توقعات التعافي السريع لعام 2022. لذلك من الضروري مواصلة تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من التدابير والسياسات لدعم الجهات الفاعلة في قطاع السياحة وضمان استدامة العمليات في قطاعي السفر والسياحة الدوليين.

ومن المهم لبلدان منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار في تنوع المنتجات السياحية بالتركيز على بعض الأسواق المتخصصة مثل السياحة الإسلامية والسياحة البيئية والسياحة العلاجية أثناء وبعد الجائحة. وإن تنوع الأنشطة السياحية فيها من شأنه أن يوسع قاعدتها السياحية المحتملة، ويساعدها على استضافة المزيد من الزوار الدوليين وبناء المرونة في قطاع السياحة لمواجهة الصدمات المستقبلية. وقد اتخذت بعض بلدان

⁵ بسبب الجائحة، اضطرب الجدول الزمني لجمع ونشر إحصاءات السياحة الدولية لمنظمة السياحة العالمية.



المنظمة بالفعل خطوات نحو هذا الاتجاه مثل تطوير بعض الأفكار والممارسات المبتكرة منذ بداية الجائحة التي ساعدتها على تعويض جزء من خسائرها تدريجياً. على سبيل المثال، حددت الأردن مؤخراً السياحة العلاجية والسياحة تصوير الأفلام باعتبارهما سوقين متخصصين تستوجبان التطوير (UNWTO, 2021a).

وبينما يحاول صناع السياسات إثراء الأنشطة السياحية القائمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ينبغي أن يولوا مزيداً من الاهتمام لمفهوم «السياحة المسؤولة» من أجل حماية الطبيعة والمساهمة في التنمية المستدامة. ففي فترة ما بعد الجائحة، من المتوقع أن يتنافس عدد متزايد من الجهات في سوق السياحة بناءً على مجموعة جديدة من العوامل مثل الأثر الكربوني المنخفض للأنشطة السياحية، والجهود المبذولة في المحادثات المتعلقة بالطبيعة، واحترام المجتمعات المحلية.

وتظل استعادة الثقة في هذا القطاع أمراً بالغ الأهمية، وسيستغرق إقناع الأشخاص ببدء السفر دولياً بعض الوقت. وفي هذا السياق، يقوم عدد متزايد من الجهات بوضع تدابير مختلفة بما في ذلك بروتوكولات السلامة والنظافة، والترويج للسياحة الداخلية وإنشاء ممرات أو فقااعات سفر لضمان استئناف أمن للسياحة. وعليه، توصى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمتابعة التطورات الدولية مثل مبادرة "ختم السفر الآمن" الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة. وعلى سبيل المثال، شكلت المملكة العربية السعودية إحدى البلدان الأولى في المنظمة التي اعتمدت بروتوكولات السلامة والصحة العالمية الخاصة بمركز التجارة العالمي وحصلت على ختم السفر الآمن. وباعتماد مجموعة من المعايير، بدأت بعض بلدان المنظمة بالفعل في جني المنافع. على سبيل المثال، أطلقت الإمارات العربية المتحدة معرض إكسبو 2020 في دبي في أكتوبر 2021 واستضافت أكثر من 24.1 مليون زائر بحلول نهاية مارس 2022 في ظل ظروف الجائحة الصعبة.

ومع توافر اللقاحات ضد كوفيد-19، بدأت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً، على غرار بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم، في استخدام الحل السحري لمكافحة الجائحة واستئناف أنشطة السياحة الدولية. ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية (2021)، يتوقع 68% من خبراء السياحة الدولية أن يسهم إطلاق عملية التلقيح في استئناف السياحة الدولية في عامي 2021 و 2022. وعلى الرغم من كل الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 2021 على مستوى عملية التلقيح، لا تزال العديد من بلدان المنظمة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة التلقيح. واعتباراً من 29 مارس 2022، تلقى 377 شخصاً لكل ألف نسمة التلقيح بالكامل في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، بينما بلغ المتوسط العالمي 577، وفقاً لقاعدة بيانات سيسرك بشأن جائحة كوفيد-19. وبعبارة أخرى، لا تزال وتيرة التلقيح القائمة تمثل تحدياً في بعض بلدان المنظمة.

ولا تزال المسائل المتعلقة بالاعتراف المتبادل ببطاقات/شهادات اللقاحات تشكل عائقاً في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولعلاج هذه المشكلة، وضعت زمرة من المنظمات الإقليمية بعض الحلول، مثل دخول "لائحة شهادة كوفيد الرقمية للاتحاد الأوروبي" حيز التطبيق في 1 يوليو 2021 بحيث يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي والمقيمين في بلدانه الحصول على "شهادات كوفيد الرقمية" الخاصة بهم والتحقق منها عبر الاتحاد الأوروبي. وتمثل الهدف منها في تسهيل عملية استئناف الأنشطة السياحية في المنطقة والمساعدة على انتعاش قطاع السياحة. وعلى نفس المنوال، إذا تمكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تطوير خطة



مماثلة وتسريع عملية التلقيح، فسيساعد ذلك على استئناف السياحة الدولية في بلدان المنظمة بطريقة منسقة وتعزيز الأنشطة السياحية بينها.

وهناك ارتباط وثيق بين التدابير الوقائية ذات الصلة بالصحة والسياسات السياحية في أعقاب الجائحة. وإذا تمكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة نسبة السكان الملقحين بسرعة، فمن المرجح أن تستأنف أنشطة السياحة الدولية وتتعافى في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق ذلك، من الضروري ضمان التنسيق الفعال من خلال الآليات القائمة بين مختلف السلطات مثل وزارتي الصحة والسياحة. ومن شأن وجود آليات التنسيق هذه واستخدامها بفعالية أن يساعد على الحد من المشاكل الناجمة عن مسائل التنسيق والتواصل بين الإدارات المعنية.

وتعتبر الجائحة إحدى أكبر الأزمات المسجلة في تاريخ قطاع السياحة. وقد أنشأت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش آلية/ فريقا داخليا معنيا بالأزمات على مستوى وزارة السياحة بهدف إدارة الآثار السلبية لكوفيد-19 على القطاع. وفي مرحلة ما بعد الجائحة، يوصى أيضا بأن تنظر جميع بلدان المنظمة في إنشاء مثل هذه الفرق المتخصصة والمدرّبة على مستوى وزاراتها لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية (مثل الكوارث والاعتداءات والحوادث... إلخ) والتعامل مع الأزمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. كما أن تزويد هذه الفرق بالمعرفة وفرصة العمل على سيناريوهات مختلفة قد تؤثر سلبا على قطاع السياحة من شأنه أن يساعد على زيادة مرونة وتأهب الجهات الفاعلة في قطاع السياحة في بلدان المنظمة وتقليل الآثار السلبية المحتملة للصدمات المستقبلية. ومع تعافي القطاع تدريجيا، من المهم الاستفادة من واقع هذه الأزمة حتى يكون أكثر مرونة في المستقبل (WTTC, 2021b).

لقد سلطت الجائحة الضوء على أهمية الاستثمار في الرقمنة سواء كان ذلك في قطاع التعليم أو الصحة أو السياحة. ومن المحتمل أن تكون الرقمنة والحلول الافتراضية أكثر هيمنة في حقبة ما بعد الجائحة. ففي قطاع السياحة، بدأ عدد متزايد من البلدان في استخدام حلول التسويق والترويج عبر الإنترنت على نطاق واسع في حملاتها السياحية أثناء الجائحة، حيث لا يمكن إجراء الفعاليات الفعلية مثل الأسواق والمعارض السياحية. ومع ذلك، لا تتمتع جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي بإمكانية الوصول إلى مثل هذه الأدوات عبر الإنترنت ولا تتوفر على عدد كاف من الموظفين المدربين. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على بلدان المنظمة زيادة الاستثمار في الرقمنة في مجال السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد موظفي الكيانات السياحية المعنية بالمعارف والمهارات المتعلقة بكيفية استخدام وإدارة التقنيات الجديدة في حياتهم العملية اليومية، بحيث سيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية لبلدان المنظمة في مجال السياحة الدولية مع جعل القطاع فيها أكثر مرونة.

وستلعب جودة البنية التحتية والموارد البشرية ووجود إرادة سياسية قوية دورا جوهريا في الاستجابة لاحتياجات قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، الاستثمار في حزمة جديدة من البنية التحتية المادية (مثل عُدّة النظافة، وتكنولوجيا تعقب وفرز الحشود، وعُدّة اختبار كوفيد-19 السريعة، ... إلخ) والرفع من مستوى قدرات الموظفين من خلال تقديم برامج تدريبية بهدف تزويدهم



بيروتوكولات الصحة والنظافة الجديدة المتعلقة بكوفيد-19 من شأنها مساعدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في قطاع السياحة الدولية خلال فترة ما بعد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تولي اهتماما كبيرا لضمان عدم استبعاد الفئات الضعيفة من الجهود المبذولة للتعافي من كوفيد-19 في قطاعي السفر والسياحة من خلال تقديم ترتيبات عمل مرنة لهم، وتوسيع نطاق الدعم والحماية القانونية، وتقليل الحواجز القائمة أمام التوظيف، وتوفير برامج تدريبية مخصصة لهم لرفع مستوى مهاراتهم.

وتعتبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي غنية جدا من حيث الاستجابات على مستوى السياسة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على قطاع السياحة وبناء القدرة على التكيف فيه. لذلك، من شأن مشاركة الممارسات الفضلى والدروس المستفادة أثناء الجائحة في مجال السياحة أن يساعد على زيادة قدرات المؤسسات الوطنية في بلدان المنظمة ويدعمها في عملية بناء القدرة على التكيف استعدادا للصدمة المستقبلية. ومن شأنها أن تشكل مصدر إلهام بالنسبة لصناع السياسات وبالتالي قد تحفز لديهم حس العمل على نقل المعارف والخبرات في إطار التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

علاوة على ذلك، من شأن تعزيز الأنشطة السياحية داخل المنظمة من خلال تخفيف سياسات التأشيرات الثنائية، والنظر في الاعتراف المتبادل ببطاقات التلقيح، وتطوير فقايعات السفر الإقليمية، وتقديم الحوافز (مثل التخفيضات الضريبية المؤقتة، والإعانات) لشركات الطيران إلى جانب وكالات السفر أن يقلل من حجم الخسائر المالية المحتملة خلال الجائحة وما بعدها، وكذلك إنقاذ عدد من الوظائف المتأثرة بهذه الصدمة الاستثنائية.

وفي النهاية، فالأمر عبارة عن مزيج من العوامل مثل توفر آليات عامة فعالة، وموارد مالية والتأهب للاستجابة للأزمات، وهي عناصر تحدد كيف وإلى أي مدى يمكن لكل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي الاستجابة بنجاح للأزمة غير المسبوقة التي ألحقت أضرارا بليغة بالجهات الفاعلة في قطاع السياحة والتعافي منها. ومع ذلك، فمن الواضح أن مزيج السياسات الصحيح على المستوى الوطني وزيادة التعاون الدولي وفيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد يساعد في الجهود التي تبذلها بلدان المنظمة للتعافي ويقلل من الخسائر المسجلة في قطاع السياحة.



الملحقات

الملحق الأول: قائمة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أفغانستان (AFG)	ألبانيا (ALB)	الجزائر (DZA)
أذربيجان (AZE)	البحرين (BHR)	بنغلاديش (BGD)
بنين (BEN)	بروناي دار السلام (BRN)	بوركينافاسو (BFA)
الكاميرون (CMR)	تشاد (TCD)	جزر القمر (COM)
كوت ديفوار (CIV)	جيبوتي (DJI)	مصر (EGY)
غامبيا (GMB)	الجابون (GAB)	غينيا (GIN)
غيانا (GUY)	غينيا بيساو (GNB)	إندونيسيا (IDN)
العراق (IRQ)	إيران (IRN)	الأردن (JOR)
كازاخستان (KAZ)	الكويت (KWT)	قرغيزستان (KGZ)
لبنان (LBN)	ليبيا (LBY)	ماليزيا (MYS)
مالي (MLI)	موريتانيا (MRT)	جزر المالديف (MDV)
موزمبيق (MOZ)	المغرب (MAR)	النيجر (NER)
نيجيريا (NGA)	عمان (OMN)	باكستان (PAK)
فلسطين (PSE)	قطر (QAT)	المملكة العربية السعودية (SAU)
السنغال (SEN)	سيراليون (SLE)	الصومال (SOM)
سورينام (SUR)	السودان (SDN)	سوريا* (SYR)
طاجيكستان (TJK)	توغو (TGO)	تونس (TUN)
تركمانستان (TKM)	تركيا (TUR)	أوغندا (UGA)
أوزبكستان (UZB)	الإمارات العربية المتحدة (UAE)	اليمن (YEM)

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حالياً.

الملحق الثاني: التصنيف الجغرافي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (21): OIC-SSA		
بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينافاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19): OIC-MENA		
الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	
الأردن	قطر	
*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.		
شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): OIC-ESALA		
أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام
أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA		
ألبانيا	قرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	



AA (2020), Saudi Arabia to Gradually Lift Ban on Performing Umrah, Anadolu Agency. Available at: <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/saudi-arabia-to-gradually-lift-ban-on-performing-umrah/1982462>

Australian Aid (2021), ASEAN Guidelines on Hygiene and Safety for Professionals and Communities in the Tourism Industry. Jakarta: ASEAN Secretariat.

Azerbaijan Tourism Board & Skift (2021), Executive Q&A: Lessons from Azerbaijan on Building a Sustainable Tourism Economy During the Pandemic. Skift. Available at: <https://skift.com/2021/04/05/azerbaijan-on-building-a-sustainable-tourism-economy-during-the-pandemic/>

COMCEC (2016a), Muslim Friendly Tourism: Understanding the Demand and Supply Sides in the OIC Member Countries, COMCEC Coordination Office, February, 2016: Ankara.

COMCEC (2016b), Muslim Friendly Tourism: Developing and Marketing MFT Products and Services in the OIC Member Countries, COMCEC Coordination Office, August, 2016: Ankara.

Daily Sabah (2021), Qatar Ready for World Cup After Successfully Hosting Arab Cup. Available at: <https://www.dailysabah.com/sports/football/qatar-ready-for-world-cup-after-successfully-hosting-arab-cup>

Dinar Standard (2019), State of the Global Islamic Economy Report 2019/20. <https://cdn.salaamgateway.com/special-coverage/sgie19-20/full-report.pdf>

Dinar Standard (2020), State of the Global Islamic Economy Report 2020/21.

Ebrahim, S. H. and Memish, Z. A. (2020), Saudi Arabia's Drastic Measures to Curb the COVID-19 .2-1 ,(3)Outbreak: Temporary Suspension of the Umrah Pilgrimage. Journal of Travel Medicine, 27(

Eichelberger, S., Heigl, M., Peters, M., & Pikkemaat, B. (2021), Exploring the Role of Tourists: .5774 ,(11)Responsible Behaviour Triggered by the COVID-19 Pandemic. Sustainability, 13(

European Commission (2022), EU Digital COVID Certificate: Commission Adopts Second Report on Impact and Implementation across the EU. Available at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/mex_22_1766#3

FDI Intelligence (2021), Tourism Investment 2021 Report, Available at: <https://www.fdiintelligence.com/special-report/80024>

General Authority for Statistics of the Kingdom of Saudi Arabia (2020), Umrah Survey (Version 2017, 2018, 2019, 2020) [Data files]. Riyadh: General Authority for Statistics. Available at: <https://www.stats.gov.sa/en/862>

General Authority for Statistics of the Kingdom of Saudi Arabia (2019), Hajj statistics [Data file]. Riyadh: General Authority for Statistics. Available at: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/haj_40_en.pdf



Goodwin, H. (2014, September 24). What Is Responsible Tourism? Responsible Tourism Partnership. Available at: <https://responsibletourismpartnership.org/what-is-responsible-tourism/>

Gulfnews (2022), Expo 2020 Dubai Recorded More than 24 million Visits Over Its Six Months, Available at: <https://gulfnews.com/expo-2020/expo-2020-dubai-recorded-more-than-24-million-visits-over-its-six-months>

Hashim, H. T., Babar, M. S., Essar, M. Y., Ramdhan, M. A., Ahmad, S. (2021), The Hajj and COVID-19: How the Pandemic Shaped the World's Largest Religious Gathering. The American Journal of Tropical Medicine and Hygiene, 104(3), 799-797.

Hussain, M. (2021), Hajj 2021: How This Year's Pilgrimage to Mecca Be Different Thanks to COVID Travel Restrictions. Euronews.travel. Available at: <https://www.euronews.com/travel/2021/07/17/hajj-2021-how-this-year-s-pilgrimage-to-mecca-be-different-thanks-to-covid-travel-restrict>

IATA (2021a), Industry Statistics Fact Sheet. Available at: <https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/airline-industry-economic-performance---october-2021--data-tables/>

IATA (2021b), Losses Reduce but Challenges Continue – Cumulative \$201 Billion Losses For 2020-2022. Available at: <https://www.iata.org/en/pressroom/2021-releases/2021-10-04-01/>

ILO (2020), ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work [5th edition]. Geneva: ILO.

ILO (2021), COVID-19 and Employment in the Tourism Sector in the Asia–Pacific Region, ILO Brief, November 2021.

ILO (2022), Reviving Indonesia's Local Tourism Industry with Community Ecotourism. Available at: https://www.ilo.org/jakarta/info/public/fs/WCMS_835631/lang--en/index.htm

IMF (2022), World Economic Outlook, January 2022

Karadima, S. (2022), What Impact will the Russia-Ukraine Conflict Have on the Tourism Industry? Available at: <https://www.investmentmonitor.ai/special-focus/ukraine-crisis/russia-ukraine-conflict-impact-tourism-industry>

Karadsheh, J. and Qiblawi, T. (2020), 'Unprecedented' Hajj begins – with 1,000 pilgrims, rather than the usual 2 million. CNN Travel. Available at: <https://edition.cnn.com/travel/article/hajj-2020-coronavirus-intl/index.html#:~:text=Only%20around%201%2C000%20pilgrims%20will,million%20people%20during%20the%20pilgrimage.>

Kelly, H. and Nikolova, G. (2020), Central Asia's COVID-19 Recovery Strategy. Adventure Travel News. Available at: <https://www.adventuretravelnews.com/central-asias-covid-19-recovery-strategy>

Mastercard and Crescent Rating (2019), Global Muslim Travel Index 2019. Available at: <https://www.crescentrating.com/reports/global-muslim-travel-index-2019.html>

Mastercard and Crescent Rating (2021), Global Muslim Travel Index 2021. Available at: <https://www.crescentrating.com/reports/global-muslim-travel-index-2021.html>



MOTAC (2021), MOTAC's Efforts to Assist the Tourism Sector Affected by the COVID-19 Pandemic: Feedback on The Press Statement My Malaysia Association of Theme Park and Family Attractions (MATFA) on Malaysia Tourism Industry.

Muneeza, A. and Mustapha, Z. (2021), COVID-19: It's Impact on Hajj and Umrah and A Future .679-661 ,(5Direction. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(

Mussa, M. (2022), Saudi Authorities Announce Hajj Is Back Open for 2022. Islam21c.com. Available at: <https://www.islam21c.com/news-views/saudi-authorities-announce-hajj-is-back-open-for-2022/>

Muthia, R. (2022), Indonesian Islands Bank on Singapore Bubble for Tourism Revival. Al Jazeera. Available at: <https://www.aljazeera.com/economy/2022/2/15/indonesian-islands-bank-on-singapore-bubble-for-tourism-revival>

Naden, C. (2021), Tourism in a COVID-19 World. ISO. Available at: <https://www.iso.org/news/Ref2672.html>

NTCB (n.d.), Strategy to Help Mitigate the Socioeconomic Impact of COVID-19 on Pakistan's Tourism Industry. Available at: https://tourism.gov.pk/publications/strat_covid.pdf

OECD (2020), Evaluating the Initial Impact of COVID-19 Containment Measures on Economic Activity. Version 14 April 2020. Available at: <http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/evaluating-the-initial-impact-of-covid-19-containment-measures-on-economic-activity-b1f6b68b>

Global Tourism and the COVID-19 Pandemic, Op-Ed, ,(2020Oguz, B., Gordon, G., and Cruz, H.H. (Daily Sabah, 20 April 2020. Available at: <https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/global-tourism-and-the-covid-19-pandemic>

One Planet (2020), One Planet Vision for a Responsible Recovery of the Tourism Sector. Nairobi: UNEP

Pangestu, M. E. (2021), Tourism in the post-COVID world: Three steps to build better forward. World Bank Blogs. Available at: <https://blogs.worldbank.org/voices/tourism-post-covid-world-three-steps-build-better-forward>

Premium Times (2021), Reviving Nigeria's Tourism Fortunes After COVID-19. Premium Times. Available at: <https://www.premiumtimesng.com/news/headlines/452345-reviving-nigerias-tourism-fortunes-after-covid-19.html>

Raj, R. and Bozonelos, D. (2020), COVID-19 Pandemic: Risks Facing Hajj and Umrah. International Journal of Religious Tourism and Pilgrimage, 8(vii), 83-93.

Reuters (2020), Egypt Reopens Hotels for Local Tourists with Strict Conditions. Reuters. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-egypt-tourism/egypt-reopens-hotels-for-local-tourists-with-strict-conditions-idUSKBN22F0VF>

Schlagwein, F. (2021), Coronavirus: How Can Travel Become Sustainable Post-Pandemic? DW. Available at: <https://www.dw.com/en/coronavirus-how-can-travel-be-more-sustainable-post-pandemic/a-56784730>



Sengel, U. (2021), From Crisis to Opportunity: "Vaccine Tourism". Turizm ve Isletme Bilimleri Dergisi, 56-512,

SESRIC (2020a), Socio-Economic Impacts of COVID-19 Pandemic in OIC Member Countries, Ankara. Available at: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/724.pdf>

SESRIC (2020b), International Tourism in the OIC Countries: Prospects and Challenges 2020, Ankara. Available at: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/757.pdf>

SESRIC (2020c), State of Youth in the OIC Member States 2020: Enhancing Economic Participation of Youth, Ankara.

SESRIC (2021), OIC Economic Outlook 2021, Ankara. Available at: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/787.pdf>

SESRIC (2022), Halal Industry in OIC Member Countries: Challenges and Prospects, Ankara. Available at: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/794.pdf>

Shenoy, S. (2022), Here's How the Russia-Ukraine Conflict Could Impact Travel. Available at: <https://curlytales.com/heres-how-the-russia-ukraine-conflict-could-impact-tourism/>

Soni, K. (2020), COVID-19 Could Change Travel – But Not in The Way You Think. World Economic Forum. Available at: <https://www.weforum.org/agenda/2020/09/covid-19-could-change-travel-forever-but-not-in-the-way-you-think/>

Sun, Y-Y., Sie, L., Faturay, F., Auwalin, I., & Wang, J. (2021), Who are Vulnerable in a Tourism Crisis? A Tourism Employment Vulnerability Analysis for the COVID-19 Management. Journal of Hospitality .308-304and Tourism Management, 49,

TGA (2020), About Safe Tourism Certification Program, Available at: <https://www.tga.gov.tr/about-safe-tourism-program/>

The National News (2022a), Expo 2020 Dubai Visitor Numbers Exceed 11 Million as School Visits Resume. Available at: <https://www.thenationalnews.com/uae/expo-2020/2022/02/01/expo-2020-dubai-visitor-numbers-exceed-11-million-as-school-visits-resume/>

The National News (2022b), Expo 2020 Visit Numbers Surge Past the 17 Million Mark. Available at: <https://www.thenationalnews.com/uae/expo-2020/2022/03/08/expo-2020-visitor-numbers-jump-by-1-million-to-cross-17-million-visits/>

UN (2020), Policy Brief: COVID-19 and Transforming Tourism, August 2020

UN (2020a), On International Day, UN Chief Spotlights Indigenous Peoples' Resilience in the Face of COVID-19 Pandemic. UN News. Available at: <https://news.un.org/en/story/2020/08/1069822>

UNCTAD (2021), COVID-19 and Tourism: An Update on Assessing the Economic Consequences, Geneva

UNWTO (2020a), COVID - 19 Related Travel Restrictions: A Global Review for Tourism, (second version) 28 April 2020, Available at: <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/TravelRestrictions%20-%2028%20April.pdf>



UNWTO (2020b), International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020. News Release, 27 March 2020.

UNWTO (2020c), Supporting Jobs and Economies through Travel & Tourism: A Call for Action to Mitigate the Socio-Economic Impact of COVID-19 and Accelerate Recovery. Available at: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/COVID19_Recommendations_English_1.pdf

UNWTO (2021), World Tourism Barometer, Volume 19, Issue 3, May 2021, Madrid

UNWTO (2021a), COVID-19: Measures to Support the Travel and Tourism Sector, Available at: <https://webunwto.s3-eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-06/total.pdf>

UNWTO (2022a), World Tourism Barometer, Volume 20, Issue 1, January 2022, Madrid.

UNWTO (2022b), World Tourism Barometer, Volume 20, Issue 2, March 2022, Madrid.

UNWTO and ADB (2022), COVID-19 and the Future of Tourism in Asia and the Pacific, March 2022, Madrid.

Wego (2022), What Is a Travel Bubble? Here's Everything You Need to Know About Travel Corridors Between Countries. Wego Travel Blog. Available at: <https://blog.wego.com/whats-a-travel-bubble/>

WTTC (2021), Travel & Tourism: Economic Impact: 2021, World Travel & Tourism Council. Available at: <https://wtcc.org/Portals/0/Documents/EIR/EIR2021%20Global%20Infographic.pdf?ver=2021-04-06-170951-897>

WTTC (2021a), Trending in Travel: Emerging Consumer Trends in Travel & Tourism in 2021 and Beyond. Available at: https://wtcc.org/Portals/0/Documents/Reports/2021/Trending_In_Travel-Emerging_Consumer_Trends-231121.pdf?ver=2021-11-23-101035-507

WTTC (2021b), Lessons Learnt During Covid-19: The Lessons Learnt So Far and How These Can Be Used to Prepare for Future Crises. Available at: <https://wtcc.org/Portals/0/Documents/Reports/2021/Lessons-Learnt-%20COVID-19.pdf?ver=2021-08-19-095731-037>

Global Protocols and Stamp for the New Normal. Available at: 'WTTC (n.d.), 'Safe Travels <https://wtcc.org/COVID-19/SafeTravels-Global-Protocols-Stamp>

